الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلـــدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: علوم التسيير **تخصص:** إدارة الأعمال

دور سياسات التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية الداعمة لبيئة اعمال الاقتصاد الجزائري (دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL خلال الفترة (1990-2021))

من إعداد الطالبتين:
- بهيليل سميرة
- بهلول حياة نفوس

تحت إشراف:
ا. صحراوي جمال الدين

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
شريف محمد	أستاذ محاضر – أ–	**رئيسا**
صحراوي جمال الدين	أستاذ محاضر (ب)	**مقررا**
يماني ليلى	أستاذ محاضر – أ–	**مناقشا**
نجاح عائشة	أستاذ محاضر – أ–	**مناقشا**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر

الحمد لله الذي أعطانا الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا هذا

نحمدك حمد يليق بجلالتك وعظمتك.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى الدكتور

"صحراوي جمال الدين" الذي نكرمه على قبوله كمشرف

علينا الذي لم يبخل بنصائحه وإرشاداته كما أشكر أعضاء

اللجنة على قبول هذه المذكرة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه

الصادق الأمين.

إهداء

بدانا أكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعنينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم وبفضل الله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

الى الأمي الذي علم العالمين سيدنا ونبينا وحمد عليه الصلاة والسلام.

إلى الينبوع الذي لايمل من العطاء والدتي العزيزة.

إلى من سعى لأنعم بالراحة ولم يبخل بشيء من أجل دفعي لطريق النجاح والدي العزيز.

إلى من يلهج بذكراهم فؤادي أخواتي وإخواني وزملائي في دراسة.

الى كل من علمني حرفا أوكلمات من درر.

حياة نفوس

الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على دور سياسة التعليم الصحة بإعتبارها الركيزة الأساسية في التنمية، ويتجسد تحقيقها من خلال الإصلاحات والبرامج التي إتبعتها الدول الجزائرية من أجل النهوض ببيئة الإعمال التي تحدد لنا موقع تنافسية الدولة ضمن المؤشرات التنافسية الدولية التي تهتم بهذه البيئة.

وهدف هذه الدراسة هو توضيح تأثير سياسية التعليم والصحة التي تميزت بسياسة اجتماعية سخية، لا سيما من خلال مجانية العلاج، وتعميم التعليم، على التنمية المحلية داعمة لبيئة الأعمال، ومن خلال تسليط الضوء على ممارسات الميزانية للدولة وسبل تفعيل إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل مؤشرات ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني للفترة (2000-2021)، بغية قياس اثر سياسات الصحة والتعليم على التنمية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، تشير النتائج إلى أن الانفاق على الرعاية الصحية والانفاق على التعليم وحجم السكان لها اثر سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بينما المدرجين في التعليم الابتدائي و مكافحة الفساد فإن لها اثر إيجابي في المدى القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: سياسة التعليم والصحة، التنمية المحلية وبيئة الاعمال، التعليم والصحة ضمن بيئة الاعمال الجزائرية، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

Abstract:

Through this study, we try to identify the role of health education policy as the main pillar in development, and its achievement is embodied through the reforms and programs followed by the Algerian countries in order to promote the business environment that determines the state's competitive position within the international competitive indicators that care about this environment.

The aim of this study is to clarify the impact of the education and health policy, which was characterized by a generous social policy, especially through free treatment and the generalization of education, on local development supportive of the business environment, and by shedding light on the state's budgetary practices and ways to activate the management of economic and social policies and analysis of indicators and various strategies And the reforms adopted to raise the levels of the national economy for the period 2000-2021, in order to measure the impact of health and education policies on development using the ARDL model, the results indicate that spending on health care, spending on education and population size have a negative impact on per capita of GDP, while those included in primary education and anti-corruption have a positive impact in the short and long term.

Keywords: Education and health policy, local development and the business environment, education and health within the Algerian business environment, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach to Cointegration.

فهرس المحتويات

محتوى	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لدور سياسة التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية ضمن إصلاحات بيئة الأعمال	
تمهيد.	**02**
المبحث الأول: سياسات التعليم والصحة وعلاقاتها بالتنمية المحلية.	03
المطلب الأول: سياسات التعليم والصحة والأداء الإقتصادي.	03
أولا-سياسة العامة.	03
ثانيا- سياسة التعليم.	03
ثالثا-نظريات سياسة التعليم.	03
رابعا- مؤشرات سياسة التعليم بالتنمية المحلية.	04
المطلب الثاني: مؤشرات الرعاية الصحية والتنمية	04
أولا-السياسات الصحية.	04
ثانيا-أنواع السياسة الصحية.	05
ثالثا-المؤشرات الصحية التنموية.	06
رابعا-نظريات الصحية.	07
خامسا-التنمية المحلية.	08
سادسا-مؤشرات التنمية المحلية.	09
المطلب الثالث: سياسات التعليم والصحة ضمن تجارب الدول	10
اولا- سياسات التعليم ضمن تجارب الدول.	10
المطلب الرابع: سياسات الصحة ضمن تجارب الدول	14

المبحث الثاني:سياسات التعليم والصحة وعلاقتها بالاداء الاقتصادي في ظل اصلاح بيئة الاعمال	17
المطلب الأول: تأثير سياسات التعليم والصحة على التنمية واستدامتها	17
أولا-تأثير سياسة التعليم على التنمية وإستدامتها.	17
ثانيا-تأثير سياسات الصحة على التنمية وإستدامتها.	18
المطلب الثاني: المرتكزت الرئيسية لاصلاح بيئة الأعمال.	19
أولا-بيئة الأعمال.	19
ثانيا-مؤشرات توضح طبيعة بيئة الاعمال واداءها	20
المطلب الثالث:سياسات التعليم والصحة ضمن أليات ترشيد الإنفاق العام من خلال الحوكمة.	22
المبحث الثالث:الدراسات السابقة	24
أولا- الدراسات المحلية	24
ثانيا -الدراسات العربية	28
ثالثا-الدراسات الأجنبية.	33
خلاصة الفصل.	37
الفصل الثاني:اثر سياسات التعليم والصحة على التنمية المحلية للإقتصاد الجزائري ظل بيئة الأعمال 1990-2021 (دراسة تطبيقة باستخدام نموذج ARDL)	
المبحث الأول:دور الإصلاحات الإقتصادية في دعم سياسات التعليم والصحة ضمن إطار التنمية المحلية للإقتصادالجزائري.	40
المطلب الأول:الإصلاحات الإقتصادية في ظل التنمية المحلية بالجزائر.	40
أولا-تحليل معدل النمو ومساهمة القطاعات الإقتصاديةفي ظل تكووين الناتج المحلي والقيمة المضافة خلال الفترة 1990-2000	40
المطلب الثاني: مستويات الإنقاق على التعليم والصحة في ظل البرامج التنموية في الجزائر	44
أولا- الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر(1990-2021).	44
المطلب الثالث:تأثير سياسات التعليم والصحةفي تحقيق الإستدامة لتنمية المحلية ودعمها	45
أولا- نجاعة السياسات التعليمة وعلاقتها بمستويات الإنفاق على التعليم	45

المطلب الرابع: التنمية المحلية ومؤشر الصحة والتعليم في الجزائرضمن إصلاحات بيئة الإعمال.	47
أولا-الخصائص المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الاستثمار	47
ثانيا- بيئة الاعمال	48
ثالثا-مؤشرات التنافسية ومؤشر الصحة والتعليم، التعليم العالي والتدريب وانعكاستها على التنمية في الجزائر 2006-2021	48
رابعا-التنمية المحلية ومؤشر الصحة والتعليم في الجزائر	48
المبحث الثاني: سياسات التعلم والصحة ودورها في تعزيز التنمية المحلية(دراسة قياسية).	51
المطلب الأول:نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL	51
المطلب الثاني: نموذج الدراسة	55
المبحث الثالث: تحليل النتائج	62
المطلب الأول: التحليل الإحصائي والإقتصادي.	62
المطلب الثاني: تحليل اختبارات التشخيصية للنموذج.	63
خلاصة الفصل	67
خاتمة	69
قائمة المصادر والمراجع.	73

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(2-1)	معطيات حول برامج التنموية في جزائر خلال2000-2017	42
الجدول رقم(2-2)	المشاريع الجديدة الأجنبية الواردة الى منطقة دول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2019.	48
الجدول رقم(2-3)	مؤشرات التنافسية ومؤشر الصحة والتعليم، التعليم العالي والتدريب في الجزائر 2006-2019	48
الجدول رقم(2-4)	نسبة السكان في المناطق الريفية والحضرية المحرومين من التعليم والخدمات الصحية في الجزائر	50
الجدول رقم(2-5)	توصيف النموذج	56
الجدول رقم(2-6)	مصفوفة الارتباط	56
الجدول رقم(2-7)	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	57
الجدول رقم(2-8)	معايير اختبار درجة تأخر VAR	58
الجدول رقم(2-9)	اختبار الحدود (wald Tests)	59
الجدول رقم(2-10)	اختبار الحدود (Bounds Test)	60
الجدول رقم(2-11)	تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)	60
الجدول رقم(2-12)	تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)	61
الجدول رقم(2-13)	يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	64
الجدول رقم(2-14)	نتائج اختبار سلسلة البواقي	64
الجدول رقم(2-15)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	65
الجدول رقم(2-16)	نتائج مدى ملائمة النموذجRamsey Reset Test	65

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(2-1)	تطورالناتج المحلي الإجمالي من1990-2019	40
الشكل رقم(2-2)	نسب معدل النموالإقتصادي من1990-2019	40
الشكل رقم(2-3)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من2000-2018.	40
الشكل رقم(2-4)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	42
الشكل رقم(2-5)	تطور اجمالي النفقات العامة والايرادات وسعر البترول في الجزائر (1990-2021)	43
الشكل رقم(2-6)	الانفاق على التعليم (%)، كنسبة من الناتج	44
الشكل رقم(2-7)	الانفاق على الصحة (%)، كنسبة من الناتج	44
الشكل رقم(2-8)	المدرجين في التعليم الابتدائي	46
الشكل رقم(2-9)	المدرجين في التعليم الثانوي	46
الشكل رقم(2-10)	المدرجين في التعليم العالي	46
الشكل رقم(2-11)	اختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج	58
الشكل رقم(2-12)	اختبار استقرارية سلسلة البواقي	64
الشكل رقم(2-13)	اختبار CUSUM وCUSUM of Squares	66

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم(1)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (PIB)	78
الملحق رقم(2)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (SAN)	78
الملحق رقم(3)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (EDU)	78
الملحق رقم(4)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (POP)	78
الملحق رقم(5)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (EMP)	79
الملحق رقم(6)	نتائج اختبار الاستقرارية لـ (COC)	79
الملحق رقم(7)	اختبار درجة التأخير	79
الملحق رقم(8)	نتائج الاختبار (wald Tests)	80
الملحق رقم(9)	نتائج الاختبار (Bounds Test)	80
الملحق رقم(10)	نتائج الاختبار على المدى الطويل	80
الملحق رقم(11)	نتائج الاختبار ECM	80
الملحق رقم(12)	نتائج الاختبار على المدى القصير	80
الملحق رقم(13)	اختبار إرتباط سلسلة البواقي	80
الملحق رقم(14)	اختبار عدم ثبات التباين	80
الملحق رقم(15)	نتائج مدى ملائمة النموذج	80

مقدمة عامة

حظيت قضية التعليم والصحة بإهتمام كبير من طرف الدول بإعتبارها من الأمور الأكثر أهمية في مجال التنمية المحلية واستدامتها، حيث تسعى الدول إلى تحقيقها سواء كانت هذه الدول المقدمة أو المتخلفة لأنها من العوامل التي ترفع رفاه المجتمع، تعتبر سياسة التعليم وسياسة الصحة جوهر التنمية، ونجدهما أيضا يتدخلان في رفع معدلات النمو الإقتصادي، فلهذا لا يمكن أن تتحقق التنمة دون وجود فرد ذو مستوى علمي وصاحب صحة مكتملة قادر على الإنتاج والمساهمة في الإنتاجية الإقتصادية التي تخلق لنا قيمة مضافة من خلال الإستثمار في شتى القطاعات الإقتصادية.

وللوصول لتلك التنمية المحلية يجب تسليط الضوء على العوامل التي تأثر بها بشكل مباشر مثل التعليم والصحة وبدورهما يتأثران بعدة عوامل مختلفة (الفقر، الحياة في منطقة الريف والحضر، الصرف الصحي، الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، الثقافية، البرامج والخطط او الإصلاحات..)، وهذا ما جعل بعض الدول تخوذ عدة تجارب لتطوير هذين الجانبين لتعزيز التنمية وتحسين بيئة الأعمال التي تشكل محور رئيسي للنهوض بالإقتصاد الوطني لدولة ما، والجزائر من بين الدول التي شهدت في السنوات الأخيرة تغير في حياة المجتمع إستجابة للمتطلبات التنمية المحلية، حيث طرأت تغيرات جذرية وكمية ونوعية على أمل النهوض بقطاع التعليم والصحة من خلال توفير الإمكانيات المالية والمادية مساهمة في تطوير بيئة الأعمال التي لازالت تحتل مراتب الأخيرة ضمن التصنيف مما اثر على تنافسية الاقتصاد وعلى التنمية المحلية بالرغم من وجود عديد من الإصلاحات مع بداية الالفية الجديدة، وإنطلاقا مما سبق فإن الإشكالية الدراسة تتمحور حول:

هل لسياسات التعليم و الصحة دور في تعزيز التنمية المحلية الداعمة لبيئة الأعمال الحالية للجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما مفهوم سياسات التعليم والصحة؟ وما طبيعة علاقة التعليم والصحة بالتنمية؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول الخاصة بسياسات التعليم والصحة؟
- ما هو دور سياسات التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية الداعمة لبيئة الأعمال؟
- ماهي البرامج التي وضعتها السياسة العامة للجزائر لتحقيق التنمية المحلية؟
- فيما تتمثل الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية لنهوض بالإقتصاد الوطني، خاصة ضمن سياسة التعليم والصحة من اجل تفعيل التنافسية في القطاعات الإقتصادية وتطوير بيئة الأعمال؟

وللإجابة على التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- التعليم الجيد والصحة المكتملة دور مهم في تعزيز التنمية المحلية الداعمة لبيئة الأعمال؛
- سياسات التعليم وصحة لها دور في تحقيق التنمية المحلية في ظل البرامج و الاصلاحات الداعمة لبيئة الاعمال الجزائرية.

- **أهمية الدراسة:**

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المتمثل في دور سياسات التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية الداعمة لبيئة الأعمال نظرا لتأثيرها على السياسة العامة، مما تمكننا من تسليط الضوء على المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري كونه يمتلك قدر الكبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وادارتها ولا تخدم المصلحة العامة، مما عمل على تفاقم مشاكل التنمية المحلية وتعزيزها من خلال المشاريع الاستثمارية التي باشرتها الدولة.

- **أهداف الدراسة:**

- ✓ يتجلى الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح أهم إجراءات مقترحة في ضوء الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وذلك لتطوير سياسات التعليم والصحة.
- ✓ إبراز طبيعة العلاقة بين التعليم والصحة وتوضيح دورها في دعم بيئة الأعمال.
- ✓ معرفة مدى مساهمة الإصلاحات في تعزيز التنمية المحلية وزيادة التعليم وتحسين وضعية النظم الصحية في الجزائر.

- **مبررات إختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب كانت وراء اختيار الموضوع تمثلت في:

- الاستثمار في تنمية المورد البشري لا يقل أهمية عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وهي نتاج النظام التعليمي الكفؤ و السياسات التعليمية الفاعلة، وتمثل في الوقت ذاته انعكاسا للتطور الاقتصادي، اضافة الى إصلاح نظم الضمان الاجتماعي ونظم الرعاية الصحية يعدان من أهم محددات استدامة المالية العامة ومن أهم أولويات إصلاح المالية.
- وفرة الأبحاث والدراسات المختلفة حول سياسات التعليم والصحة، لكن في المقابل ندرة الأبحاث المتعلقة بقياس أثار هذه السياسات في ظل تحسين بيئة الاعمال ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، مما جعلنا نفكر في المساهمة بدراسة وقياس هذا الأثر.

- **منهجية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة:**

بما أن البحث مقسم إلى جزأين أحدهما نظري والأخر تطبيقي فانه سيتم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي من خلال عرض كل ما سياسات التعليم والصحة وبيئة الاعمال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.
- المنهج التحليلي تم فيه استخدام أساليب الاقتصاد القياسي من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

– حدود الدراسة:

تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة تحديد البعد المكاني والزماني لأي بحث للتمكن من تقديمه بطريقة موضوعية تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية وواقعية، فحدود هذا البحث تتمثل في

البعد المكاني:تم إختبار لدراسة سياسات التعليم والصحة وأدوارها في ظل تعزيز التنمية المحلية الداعمة لبيئة الأعمال الحالية بالجزائر .

البعد الزماني:تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990-2021 وذلك لتزامنها مع تقلبات أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى قامت الجزائر بتبني الإصلاحات الاقتصادية في ظل التنمية المحلية بالجزائر.

– الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة:

كأي بحث علمي واجهتنا صعوبات في إعداد الدراسة من أهم هذه الصعوبات تعدد المصادر الرسمية للمعطيات، بحيث كثرة الإختلاف صعبت من إنجاز الدراسة، الى جانب غياب المعطيات والبيانات الخاصة بالفترة 2019-2022 الأزمة العالمية (أزمة كوفيد-19).

وما يميز دراسنتا عن الدراسات السابقة أنها توضح لنا دور سياسات التعليم والصحة ولما لها من الآثار والانعكاسات على مستويات التعليمية وتوفير الخدمات الصحية المتطورة وتقييمها لمعرفة إذا ما كانت التنمية المحلية المحققة بفعل الإصلاحات مصممة مع أهداف النمو الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار استدامة التنمية.

– خطة البحث:

من اجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين هما:

الفصل الأول: تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلاله مفاهيم عامة حول سياسات التعليم والصحة وتعزيز التنمية المحلية، وتم التطرق في المبحث الأول لسياسات التعليم والصحة وعلاقتها بالأداء بالتنمية، وبخصوص المبحث الثاني شمل سياسات التعليم والصحة وعلاقتها بالأداء الاقتصادي في ظل إصلاح بيئة الأعمال، أما بخصوص المبحث الثالث تمثل في الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: قدمنا من خلاله الجانب التطبيقي لدراسة دور سياسات التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية للاقتصاد الجزائري ضمن إصلاحات بيئة الأعمال. فالمبحث الأول شمل الإصلاحات الاقتصادية في ظل التنمية المحلية بالجزائر، أما المبحث الثاني: تمثل ضياغة نموذج الدراسة، وأخيرا المبحث الثالث تمثل في تحليل النتائج.

الفصل الأول

الإطار النظري لدور سياسات التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية ضمن إصلاحات بيئة الأعمال

تمهيد:

إن السياسة التعليمية هي جزء من السياسة العامة للدولة والتي تعبر عن أهدافها العامة، وبما أن لكل ميدان فإن للتعليم ومؤسساته سياسة خاصة لإدارة شؤون التعليم في شتى جوانبه، أما بخصوص السياسة الصحية، فتعد من أهم السياسات التي حظيت بإهتمام الكثير من الباحثين والأكاديميين والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، نظرا لإرتباط السياسة الصحية بالتنمية ولأن صحة الفرد من المقومات الأساسية للمجتمع فهي مطلب أساسي من مطالب الحياة وهي أيضا ضرورة من ضرورات التنمية.

ان تحقيق التنمية تعني تنمية الفرد من خلال رفع المهارات والقدرات والتدريب عن طريق الإهتمام بالتعليم والصحة التي تعتبر عنصر جد مهم في بيئة الأعمال والتنمة وتوفر المقومات الأخرى، مع تحقيق معدلات النمو الإقتصادي المقرون بتوزيع نتائج النمو فضلا عن المشاركة الواسعة لكل الإفراد في عملية التنمية، وبناءا على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: سياسات التعليم والصحة وعلاقتها بالتنمية

المبحث الثاني: سياسات التعليم والصحة وعلاقتها بلأداء الإقتصادي في ظل بيئة الأعمال

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: سياسات التعليم والصحة وعلاقتها بالتنمية

لقد أدت كل من سياسات التعليم والصحة في تأثير على حياة الفرد وعافيته وثقافته نظرا لأهميتها البارزة بالنسبة للدولة أو المجتمع بصورة عامة وبالنسبة للفرد بصورة خاصة، بحيث اعتبرت هذه الدراسات الدليل الإرشادي لتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال مجموعة من مؤشرات وتجارب.

المطلب الأول: سياسات التعليم والأداء الاقتصادي "نظريات"[1]

أولا: تعريف السياسة العامة

تعرف السياسة العامة على أنها مجموعة البرامج والقواعد الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح، او هي تلك المنظومة الفعالة المستقلة والمتغيرة (فكرا وفعلا)، بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها. كما تساهم في تحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية الازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية ومتابعتها وتطويرها من أجل تحقيق مصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع.

ثانيا: سياسات التعليم

تعرف السياسة التعليمية إجمالا على أنها تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات، وكذلك القوانين والقواعد والنظم والأسس العامة التي تسير على ضوئها ويديها عملية التربية والتعليم فيه، وعند ربط سياسة التعليمية ببلد معين فإنها تعكس ثقافته وتوجهاته وتطلعاته، وبالتالي سوف تختلف سياسة التعليم من مجتمع إلى اخر وفقا لأهدافه وفلسفته.

ثالثا: نظريات سياسات التعليم

هناك مجموعة من النظريات التي تم وضعها في بدايات القرن العشرين الميلادي وبقي العمل على تطويرها حتى وقتنا الراهن، نذكر منها[2]

1. النظرية السلوكية: يرى كل من واطسون وبعض المفكرين الاخرين أن التعلم تغير في السلوك الملاحظ الذي تسببه المثيرات الخارجية في البيئة،حيث يرى علماء السلوكية العقل صندوق أسود بمعنى أنه يمكن ملاحظة الاستجابة لمثير بطريقة تقديرية كمية مع التجاهل التام لتأثير عمليات الفكر التي تحدث في العقل فالتطبيقات التربوية لهذه النظرية تستوجب هيكلة عملية التعليم وتحقيقها من خلال أهداف ومخرجات تعليمية محددة، حيث يمثل التدريب والممارسة مع التغذية الراجعة في كل خطوة إطارا تطبيقيا عاما للنظرية السلوكية.

---

1 - كباري فاطمة الزهراء، **تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية**، دراسة حالة، رسالة ماجستر، تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص21.

2 - أبو كليلة وهادية محمد، **قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية**، دار الوفاء ، للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، مصر ، 2001، ص20.

أي أن المدرسة السلوكية تركز بالنسبة للتعليم المباشر المعتمد على الحاسب الألى وشبكات الأنترنت على الأسلوب الاستدلالي.

2. **النظرية المعرفية:** تهتم النظرية المعرفية بالعمليات العقلية الداخلية وكيفية استخدامها لتحفيز التعليم الفعال حيث تنظر للتعليم الفعال على أنه استخلاص وإعادة تنظيم للهياكل المعرفية التي يستطيع المتعلم من خلالها معالجة المعلومات وتخزينها واسترجاعها من أجل تطبيقها.

3. النظرية البنائية: توضح المدرسة البنائية أن المتعلمين يبنون المعرفة الشخصية من خبرة التعلم بذاتها، لذا ينظر للتعليم كعملية نشطة ولا يمكن استقبال المعرفة من الخارج ومن ثم يجب أن يسمح ويضع البنائيون مجموعة من الافتراضات للتعليم المعرفي ومن أهمها التعليم عملية بنائية نشطة ومستمرة وغرضيه التوجه.

رابعا: علاقة سياسات التعليم بالتنمية[1]

لقد حاول الكثيرون إثبات وجود العلاقة بين التعليم والتنمية. ومنه ستروم يلين، حيث قام في سنة 1925 بعده عمليات حسابية أثبت أن معرفة القراءة والكتابة تساهم في زيادة الإنتاج، ومن ثم التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن 30% بينما التدريب العملي للعامل الأمي على أعمال المكينة لمدة سنة يساهم في زيادة الإنتاج بنسبة 12 إلى 16% فقط.

لكن العلاقة بين التعليم والصحة تبلورت بصورة أكثر ووضوحا عقب تبني الإتحاد السوفيتي سياسة التخطيط الشامل، و ظهور زيادة هائلة في كم التنظير والبحث لتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: مؤشرات الرعاية الصحية والتنمية

أولا: السياسات الصحية

1. الصحة[2] فقد جاءت محاولات كثير منذ القديم للتفريق بين الصحة والمرض، حيث كان أطباء، اليونان يعتقد بأن الصحة هي حالة التوازن التام أو الكامل.

و قد حدد إعلان مؤتمر ألمانيا الشهير في الإتحاد السوفياتي في عام 1978 باتفاق المجتمع الدولي تعريفا للصحة بأنها "لا تعني غياب المرض والوهن فحسب، بل أنها حالة متكاملة للسلامة البدنية".

منظمة الصحة العالمية OMS في المادة الأولى من ميثاقها، أثناء الندوة العالمية بنيويورك بتاريخ 22 /07/ 1946 بنصها على أنها حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد الخلو من المرض أو العجز، وبهدف التعريف إلى جعل كل الشعوب تصل إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظر كلي** ، الطبعة الأولى، دار النشر، قطر ،2003 ، ص5 .

[2] عبد السلام عبد الاوي، **السياسات العامة الصحية**، المجلة الجزائرية للسياسات الصحية، مجلد 06، العدد4، الجزائر، جوان، 2005، ص 3 .

كما أن هناك غايات عديدة يمكن استخلاصها من هذا التعريف، فليس فقط الخلو من المرض والعجز ولكن حالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية التامة، ويضع التعريف– في الحقيقة– هدفا مثاليا ينبغي بلوغه، ذلك أنه يفترض تضافر مجموعة من العوامل المواتية تتعلق بالبيئة التي يقضي فيها الإنسان حياته، لذا فإن أي تصور فضفاض لا يساعد على إدماج الحق في الصحة ضمن مفاهيم ذات قيمة تشريعية.

ثانيا: أنواع السياسات العامة الصحية

لقد قام العديد من المفكرين بتقسيم السياسات الصحية الى عدة انواع حسب وجهة نظر كل باحث ومن اهم التقسيمات نجد:

- **تصنيف د. والت** 1994: قسم السياسات الصحية إلى سياسات كبيرة وسياسات صغيره وقد تميزت الكبيرة بأنها تهتم بكل الناس في المجتمع وبالأهداف طويلة المدى أما السياسات الصغيرة تهتم بالمجتمع المحلي والاهداف قصيرة المدى بالإضافة انها تتناول موضوع محدد وليس شاملة.
- **تصنيف د. فرانك** 1994: قسم السياسات الصحية الى اربعة مستويات: مستوى النظام ومستوى البرامج ومستوى التنظيم ومستوى الاداء.
- **مستوى النظام:** يرتبط هذا المستوى بالمظاهر والامور العامة للنظام الصحي ومدى التخطيط وتعليم الموارد البشرية الصحية ويفسر هذا المستوى أيضا طبيعة العلاقة بين القطاعات الصحية المختلفة داخل، النظام الصحي وعلاقة القطاع الصحية بالأنظمة والقطاعات الاخرى غير صحية.
- **مستوى البرامج:** يحدد هذا المستوى من السياسات اولويات الرعاية الصحية وطبيعة البرامج الصحية المراد تنفيذها لتحقيق أهداف النظام الصحي بالإضافة إلى تحديد الاساليب والطرق التي من خلالها يتم توزيع الموارد المادية والبشرية بصورة مثالية والاستفادة منها بأكبر قدر ممكن.
- **مستوى التنظيم:** يحدد هذا المستوى طريقة العمل والانتاجية وتقديم الخدمات الصحية وكيفية في زيادة جودة الخدمة الصحية ومستواها.
- **مستوى الأداء:** يحتوي هذا المستوى على الأنظمة التنفيذية للعمل في المؤسسة الصحية كتوضيح لنظام المعلومات الادارى المعمول به وأنظمة شؤ ون العاملين والحوافز وأنظمة العمل التنفيذية لبقية أقسام وحدات المؤسسة الصحية.

1. التصنيف العام للسياسات الصحية: حيث قسم السياسات الصحية إلى ثلاث انواع

– سياسات الميتا: تلك السياسات التي من خلالها وضع القواعد التي تعتمد عليها متخذ القرار في وضع السياسات في القطاع الصحي وهي تضم نظام ووضع السياسات.

– **سياسات الميغا**: وهي التي تضم مجموعة متقدمة من السياسات وتضم الارشادات العامة والتوجيهات الكبرى للسياسات الاخرى الاقل منها مستوى

– **سياسات المحددة(التنفيذية)**: وهي السياسات التنفيذية التي تهتم بالأمور الروتينية البسيطة بالإضافة إلى توضيح ظروف وتفاصيل العمل وهي ادنى المستويات في تقسيم السياسات الصحية من حيث المستوى الاداري والتكاليف.

ثالثا: المؤشرات الصحية التنموية[1]

يدل تطور واقع التنمية على انخفاض معدلات الولادة والوفيات، والذي يعكس ارتفاع مؤشر توقع الحياة عند الولادة، وتشير الإحصاءات الصحية ونتائج المسوح الأسرية إلى تحسن ملموس في المستوى الصحي للسكان بشكل عام وصحة الأم والطفل بشكل خاص، وقد تجلى ذلك من خلال دراسة تطور واقع المؤشرات التالية:

- **متوسط العمر المتوقع عند الوالدة**: يعرف العمر المتوقع عند الوالدة بأنه عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها الطفل حديث الوالدة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت والدته على ما هي عليه طوال حياته حيث يشير العمر المتوقع عند الوالدة إلى مدى التقدم المحرز في تحقيق تنمية بشرية عالية.
- **مؤشرات الطفولة**: يعد الاستثمار في صحة الأطفال مطلباً اساسيا لحقوق الانسان وهو الاضمن لانطلاق منها لمستقبل احسن نظرا لان معدلات الوفاة عند الاطفال مؤشرا يتأثر سريعا لتطور بلد ما ودليلاً معبرا عن أولوياتها وقيمتها إعتباره نتيجة لمجموعة واسعة من مداخلات (الوضع الغذائي ومستوى الرعاية الصحية. الطعام ، مياه الشرب، الإصحاح البيئي...)، وهو الأساس في تصنيف الدول للأغراض التنموية.

و في هذا المضمار حيث انخفض معدل، إلا أننا نلاحظ أن التحدي الأساسي لاستمرار نحو تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات صحة الطفل يكمن في تحقيق عدالة توزيعً الخدمات على مستوى المناطق وبما ينعكس على تقليص التباينات الجغرافية في حين أننا نلاحظ تفاوتا واضحا في قيمة معدل الاطفال الرضع على مستوى الأقاليم [2]

- **تخفيض نسبة وفيات الطفولة**: عرفت صحة الطفولة تطورات محسوسة لكّن تبقى غير كافية تخفيض وفيات الأمهات ،لا تزال وفيات الأمومة والطفولة مشكلا عويصا للصحة العمومية، فبالرغم من الجهود التي بدلت في ميدان الصحة الأم والطفل، فإّن نسب وفيات الأمهات في مرحلة بعد الولادة تبقى مرتفعة بصفة غير عادية، رغم أن هناك اتجاه نحو التحسن.

[1] بسيوني سالم، **الاتجاهات التطبيقية الحديثة في إدارة المستشفيات**، الطبعة الأولى، دار النشر، القاهرة، 7/5 ديسمبر 2004 .
[2] - عثمان عقيلي محمدبن موسى، **العلاقة بين الإنفاق على الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2، نوفمبر 2006، 21

كما تمتاز الوفيات بفوارق جهوية واسعة، في إطار نظام الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للصحة العمومية واليونيسيف يساهمان في البرامج، ويمثل معدل وفيات الرضع قبل بلوغهم السنة من العمر إعادة مقياسا للمستوى.

- **مؤشرات الصحة الإنجابية:** تعد الأمومة الآمنة جزءا لا يتجزأ من الخدمات الصحية الانجابية ووظائفها إلا أنها تمثل في مستوى المخرجات ما يمكن وصفه بالمخرج النوعي للصحة الإنجابية بمفهومها الشامل وتؤثر الصحة الإنجابية تأثيرا مباشرا في خفض معدل وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفسية لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة على الرغم مما تحقق حتى الآن من اجل خفض نسبة الوفيات إلا أنه لايزال هناك تفاوت بين المناطق في نسبة وفيات الأمومة.

ويؤكد كل ذلك على أن المناطق الأشد احتياجا تتركز في المناطق التي ينخفض فيها المستوى الاقتصادي والتعليمي وترتفع فيها نسبة الولادات التي تجري في المنازل ونسبة الولادات التي تجري على يد الدايات البلديات،وهذا الأمر متوقع حيث تشكل مناطق الريف مناطق الخطر العالي لوفيات الأمهات، حيث تساهم في ارتفاع نسبة الولادة تحت إشراف عنصر صحي مؤهل على تنامي الوعي بضرورة الولادة على أيدي مؤهلة، وتوسيع نطاق الخدمات التي تسهل ذلك.

رابعا: نظريات الخاصة بالصحة

تسارعت النظريات والمقاربات في تفسيرها للصحة وللمرض[1]، والتي تتجلى في المنحى السلوكيي، المنحى المعرفي، المنحى العيادي

1. النظرية السلوكية: جاءت المقاربة السلوكية كرد على التحليل النفسي، وكانت تركز على الدراسة المعمقة والمفصلة والوصفية والكمية القابلة للملاحظة،و يتبنى المنحى السلوكي في الأمراض النفسية منظورا مختلفا عن المناحي البيولوجية.

إذ تؤكد النماذج السلوكية على أن كلاً من أنماط السلوك السوية والشاذة يتم اكتسابها من خلال التعلم. و تعتبر أن الأعراض (السلوكيات التي تنجم عن المرض) هي في حد ذاتها الاضطراب، و أن هذه الأعراض تتم من خلال عملية تعلم أو تشريط كتلك التي نتعلم بها السلوك السوي، و لأنها ضارة وغير مفيدة فإنها توصف بأنها استجابات متعلمة غير تكليفية، و يندرج تحت هذه المقاربة أو المنحى عدة مناحي فرعية لعل أبرزها: التشريط الكلاسيكي التشريط الاجرائي التعلم الاجتماعي.

2. النظرية المعرفية: تعتبر المدرسة المعرفية من أحدث المدارس اهتمت بالجانب الصحي النفسي للإنسان مجال العلاج النفسي وتفسير الأمراض بصفة خاصة، غير أنه لا يمكن القول بأن العمليات العقلية كانت بعيدة

[1] – عثمان عقيلي محمدبن موسى ، **العلاقة بين الإنفاق على الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

عن حسبان الباحثين في مجال علم النفس إلى درجة إهمالها في المدارس النظرية السابقة كالتحليل النفسي والمدرسة السلوكية والمدرسة الإنسانية، و إنما لم يكن هناك اهتمام كاف بها في تفسير السلوك السوي أو المرضي، أو في علاج الاضطرابات النفسية، و منه فقد ساعدت التطورات في مجال الحاسب الآلي الباحثين في علم النفس على وضع تصورات للوظائف العقلية، و من ثم عادوا للاهتمام بها من جديد.

3. النظرية العيادية: إن المعيار الإكلينيكي يأخذ صورة متعددة وأسماء مختلفة فهو تارة يحدد الاضطرابات أو الأمراض النفسية في ضوء المفاهيم الطبية والبيولوجية، وينظر إلى الاضطرابات في ضوء فكرة البقاء، وتارة ثانية يركز على الأعراض المرضية أو تجمعات هذه الأعراض، وتارة ثالثة يرى أن الشخص الشاذ هو الشخص الذي يحصل على بطاقة تشخيصيه انبثقت هذه النظرية من تخصص علم النفس السريري (أو علم النفس الإكلينيكي) هو ذلك العلم الذي يدمج بين العلوم والنظريات والمعرفة السريرية بهدف فهم طبيعة القلق والضغوط والاضطرابات أو الأمراض النفسية والخلل الوظيفي الناتج عنها ومحاولة التخفيف من حدتها والتغلب عليها من خلال الفحص والتشخيص والعلاج.

خامسا: التنمية المحلية

1. التنمية:

تعرف على أنها إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع[1]، والعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية أي تنمية المجتمع باستخدام موارده الذاتية، ويقصد بهذا التعريف استغلال الإمكانيات المحلية المالية البشرية والموارد الطبيعية المتاحة والفرص الموجودة في البيئة الخارجية مثل الإعانات الدولية والمساعدات التمويلية من أجل خلق إستراتيجية هدفها تحقيق رفاهية المجتمع.

كما عرفتها الأمم المتحدة الانمائي بأنها ثمرة إنجاز تهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطعين في فضاء معين وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية.

2. أبعاد التنمية المحلية[2]

- ❖ البعد الاقتصادي؛
- ❖ البعد الاجتماعي؛
- ❖ البعد البيئي.

3. نظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية المحلية

- ♦ نظرية نماذج التغيير الهيكلي؛
- ♦ نظرية ثورة التبعية الدولية.؛

[1] القرشي مدحت، **التنمية المحلية الإقتصادية –النظريات، السياسات**، وائل للنشر، جامعة الأردن، 2007، ص 16.
[2] -القرشي مدحت، **التنمية المحلية الإقتصادية –النظريات، السياسات**، مرجع سابق ذكره، ص 16 .

- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة؛
- نظرية النمو الحديثة.

سادسا: مؤشرات التنمية المحلية

1. **المؤشرات الاقتصادية:**

وتتمثل في:

- **الدخل:** يعبر هذا المؤشر عن توضيح مدى قياس مستوى الانتاج الكلي وحجمه وهو أحد المؤشرات ذات الصلة بالقوة الدافعة للنمو الاقتصادي والذي يمثل عنصر من عناصر نوعية الحياة.
- **الاستثمار**:ويقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج؛
- **رصيد الحساب الجاري:** يقيس درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون وهو مرتبط بقاعدة الموارد، مما يجعل قدرة الدول القابلة على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات من أجل تسديد الديون.
- **الديون**

2. **المؤشرات الاجتماعية**

وتتضمن المؤشرات التالية:

- **مؤشر الفقر:** وهو بمثابة مؤشر مركب إذ يشمل ثلاثة أبعاد بالنسبة للدول النامية وهي حياة صحية وطويلة تقاس بالنسبة المئوية من السكان الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المألوفة.
- **معدل البطالة:** ويشمل جميع الطبقة من أفراد المجتمع دون التشغيل. وبدون مرتبات كنسبة مئوية من القوى العاملة.

2. **المؤشرات البيئية**

وتتضمن هذه المؤشرات مايلي[1]:

- **نصيب الفرد من الموارد المائية؛**
- **نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة:** حيث يحدد هذا المجال نصيب الفرد من الأرض الصالحة والمزروعة فعلا، لكن ما يمكن أن نسجله كملاحظة هو تراجع الأرض الصالحة للزراعة نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي الذي يعني بمتطلبات السكان من الغذاء إذا لم تؤخذ بتطبيق الاساليب العلمية الحديثة والابتكارات التكنولوجية الزراعية.
- **الأسمدة:** رغم ارتفاع نسبة استهلاك الأسمدة. إلا أنه مازال أقل بكثير من مستوى النسبة العالمية؛
- **التصحر**:يقيس نسبة الأرض المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الاجمالية للدول؛

[1] القرشي مدحت، **التنمية المحلية الاقتصادية(النظريات، السياسات)**، مرجع سابق ذكره، ص 17/ 18.

- **الغابات:** هنالك تغير ملحوظ في الغابات مع مرور الزمن مقارنة مع المساحة الاجمالية للدولة.

4. المؤشرات المؤسسية: وتتمثل في

- **نقل البضائع:** من أجل نقل البضائع. لابد من توفير وسيلة النقل، وهذا تشغيل اقتصاد أي الدولة.
- **نقل الأفراد:**وهي ضرورية للفرد كوسيلة أساسية، ولضمان سير الاقتصاد بصورة عادية والتحكم في النقل يمكن عن طريق تحديد الوسائل الضرورية.
- **استهلاك الطاقة التقليدية:** يجب استغلال الطاقات المتجددة وبتقنيات حديثة حتى تستفيد من الطبيعة نتيجة المحافظة على الجانب الايكولوجي لها.

المطلب الثالث: سياسات التعليم والصحة ضمن تجارب الدول

أولا: تطور سياسات التعليم في ماليزيا

إن اهتمام الحكومة الماليزية[1] بتطوير قطاع التعليم نبع من حرصها على بناء الشخصية الوطنية المؤهلة علميا. لمواكبة تطورات العصر والمساهمة في العملية الإنتاجية، والإدارة الحديثة للاقتصاد، فقوى العامل الماهرة هي التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي، وتوظف ماليزيا اليوم التعليم لاستدامة النمو الاقتصادي من خلال تصديره كسلعة ذات ميزة تنافسية عالية بين دول النامية، ومن أجل ذلك عملت ماليزيا على عدة تجارب نوضحها فيما يلي:

1. دعم جودة التعليم: عملت الحكومة على تعزيز التعليم العام من خلال دعم المدارس القومية والسعي لأن تكون المدرسة الحكومية هي الخيار الأفضل لكل الماليزيين، وأن تكون العملية التعليمية متوافقة ومواكبة للمعايير الدولية، والممارسات الممتازة على المستوى العالمي، كما دعمت التعليم العالي ووجهته لخدمة الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف التنموية، ولتجسيد الجودة في كل المستويات الدراسية قامت الدولة بما يلي:

2. دعم التعليم الأساسي: من أجل الجودة ألزمت الحكومة الماليزية مراكز التعليم ما قبل المدرسي أن تطبق المنهاج القومي للأطفال في سن الخامسة والسادسة ابتداء امن سنة 2003، كما زادت الدولة من إنفاقها العام لبناء المزيد من المدارس، ومن أجل تحسين أداء لتلاميذ في المدارس الابتدائية وضعت العديد من البرامج الداعمة مثل برنامج قروض الكتب الدراسية، برنامج دعم المناطق الأقل نموا خاصة في منطقة صباح وسرواك.

3. دعم الجودة في التعليم الثانوي: نتيجة لزيادة الإنفاق العام على التعليم الثانوي بمختلف أنواعه زادت معدلات القيد المدرسي في كل من المدارس الثانوية الحكومية، والمهنية والفنية، وأنشأت الحكومة المزيد من المدارس والفصول الدراسية الجديدة، ومن نتائج هذا الجانب ارتفع عدد الطلاب في المساق العلمي.

[1] مجموعة مؤلفين، **قضايا التعليم وتحدياتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج –الإشكاليات والتجارب والسياسات**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، دار الوفاء، بيروت، نوفمبر 2016، ص 10.

إضافة الى الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلميمن خلال التشجيع على إنشاء هيئات للبحوث في مؤسسات التعليم العالي للقيام ببحوث علمية تخدم قضايا التعليم. والاستفادة من العلاقة مع المؤسسات المماثلة خارج البلاد وإدخال برامج الدراسات العليا في الجامعات الماليزية في التخصصات العلمية والتكنولوجية، مع ربط مخرجات التعليم بمخرجات سوق العمل وتلبية متطلبات الاقتصاد.

4. تطوير نظامها التعليمي باستمرار[1]: عملت ماليزيا على تطوير نظامها تعليمي وإدخال تقنيات جديدة في مؤسساتها التعليمية، وتحديث مناهجها الدراسية في كافة المراحل وتبني مفهوم المدرسة الذكية، والخروج بالتعليم الأساسي من إطاره التقليدي الجامعي،إلى عملية تربوية حيوية يتركز فيها الاهتمام بالتلميذ واحتياجاته، كما لقى التعليم الثانوي اهتماما كبيرا من خلال المراجعة والتطوير المستمر للخطط، وفي سبيل ذلك ذكرت سياسات متعددة نذكر منها:

– تطوير برامج إعداد المدرسين وتدريبهم قبل الوظيفة وأثنائها، مما يؤدي إلى تحسن نوعية التعليم ومهنته.

– إنشاء شبكات الاتصال بين المؤسسات التعليمية والوحدات الإدارية المعنية بالتعليم ومراكز التدريب وبين المؤسسات التعليمية والتكنولوجية والثقافية، والجامعات خدمة لأغراض تطوير التعليم وتحسين أدائه.

5. الاهتمام بتعليم المرأة: الاهتمام بتعليم المرأة أحد الملامح الهامة لتطوير التعليم في ماليزيا، وقد تجلى ذلك في زيادة نسبة الإناث سواء بالنسبة للملتحقين بالتعليم في مراحل التعليمية المختلفة. أو العاملين في مجال التعليم العام والتعليم الجامعي ففي عام 2010 بلغت الإناث الملتحقات بالتعليم الابتدائي والثانوي نسبة 90%.

6. العمل على تطوير التعليم الفني: وضعت الحكومة أساسا لتطوير التعليم الفني وارتباط مناهجه بالواقع الاقتصادي ودعمت توفير مستلزماته من المعدات والأجهزة المتطورة والحديثة، واستفادت من تجارب الدول الصناعية المتقدمة في المناهج النظرية والتطبيقات العملية خاصة نماذج: اليابان. ألمانيا وبريطانيا.

7. اهتمام ماليزيا بالانفتاح على الخارج والاستفادة من الخبرات التعليمية للدول الأخرى[2]: ضرورة تسعى إليها الكثير من الدول، لتواكب التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة، وذلك بهدف توفير كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وماليزيا ليست استثناء من هذه الدول فراحت تشجع أبنائها على الدراسة في الخارج.

8. إعداد المعلمين قبل الخدمة: يتم إعداد المعلمين قبل الخدمة في كليات تدريب المعلمين التي تقع تحت اشراف قسم إعداد المعلمين في وزارة التربية. ويوجد في ماليزيا 31 كلية لتدريب المعلمين منتشرة في جميع أنحاء البلاد، تعد المعلمين للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية، ومن ضمن هذه الكليات واحدة لإعداد معلم

[1] ميرفت عبد العزيز، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أسيا**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، للطباعة والنشر، جامعة القاهرة، 2000، ص315/ 317.

[2] مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 224.

التربية الإسلامية وأخرى لإعداد معلمي التعليم المهني والفني. تختلف مدة الدراسة في هذه الكليات حسب نوع البرامج التي تقدمها فتشمل: سنة واحدة للخريجين الجامعيين للحصول على الدبلوم العالي(ما بعد التخرج)، سنتين ونصف السنة (خمسة فصول دراسية) يحصل الطالب عند نهايتها على شهادة التدريس ثلاث سنوات (ستة فصول دراسية) يمنح عند نهايتها شهادة التدريس للمتخصصين في التعليم الفني والمهني وإلى جانب تلك البرامج تنظم بعض الكليات برنامجا منه فصل دراسي واحد يحصل الطالب عند نهايته على الشهادة الأساسية في التربية.

ثانيا: تطور سياسات التعليم في فلندا

لقد أصبحت فنلندا تحتل مركز الصدارة في مجال التعليم حسب نظام التقييم الدولي واستطاعت تحقيق نتائج باهرة تجعل المتتبع للشأن التربوي يقف مذهولا أمام إنجازات هذه التجربة الفريدة والتي تعد نموذجا في تبني نظام الجودة في التعليم.

وبعض مميزات النموذج الفنلندي لتطبيق نظام الجودة في التعليم هو وجود **البنية التحتية المساعدة والمحفزة حيث** تعتبر المدرسة في فنلندا فضاء للحياة يحس فيه المتعلم أنه مرحب به، فضاء واسع حيث تناهز مساحة القسم الدراسي فيه 65 مترا مربعا، كما تشتمل المدرسة على أماكن متعددة ومختلفة للاستراحة ومرافق أخرى كالمكتبات والخزانات والملاعب الرياضية وقاعات الأنشطة والمسارح تتميز كلها بمستوى عال من النظافة ومهيأة بشكل جيد لاحتضان أنشطة المتعلمين.

1. **احترام خصوصيات كل طفل**[1]: يعطي النظام التربوي الفنلندي الأولوية للتعليم فيحترم إيقاع تعلمه خصوصا في المستويات الدنيا حيث يتم التركيز على تطوير المهارات عبر أنشطة يدوية أو فنية أو رياضية يعتمد فيها بشكل أساسي على بيدا غو جيا اللعب نظرا لميل ميل المتعلم في هذه المرحلة إلى اللعب والتسلية حتى أثناء تعلمه.

كما يتم الإنصات الدائم لحاجات المتعلمين والرصد المبكر لتعثراتهم الدراسية قصد المساعدة على تجاوزها في حينها.

2. **أقسام مخففة:** قد تفاجأ البعض ببعض المعطيات عن النظام التعليمي الفنلندي خصوصا اذا قارنها بالواقع التعليمي في بلاده. حيث يبلغ عدد التلاميذ في القسم الفنلندي 25 تلميذا على الأكثر، يتم تقسيمهم أحيانا إلى أفواج من 6 إلى 7 تلاميذ يأطرهم مدرس رئيسي واخر مساعد، وفي رياض الأطفال لا يتعدى عددهم في كل قسم 12 طفلا تسهر عليهم ثلاث مربيات ومساعدة واحدة.

[1] شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة)**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010، ص 81.

3. استقلالية المؤسسات التعليمية وتقييم أدائها: يخول النظام التربوي في فنلندا لمؤسسات التعليمية مستوى متقدما جدا في استقلالية تدبير شؤونها ومنحها كافة الصلاحيات الإدارية والمالية، وعهد إليها تكييف المناهج التعليمية مع حاجيات معلميها وخصوصيات منطقتهم.

لكن في نفس الوقت أخضعها لنظام تقييم أدائها بشكل دوري ومستمر من خلال تعبئة استمارات عبر شبكة الإنترنت من طرف التلاميذ وأولياء أمورهم للتعبير عن مدى رضاهم عن جودة الخدمات التي يستفيدون منها في مؤسسة.

4. تكوين يستجيب لحاجيات المدرسين: بعد عملية الانتقاء يستفيد المرشحون لمهنة التدريس من تكوين أساسي يجمع بين ما هو نظري وما هو عملي تطبيقي من خلال إنجاز تدا ريب في مدارس تطبيقية خاصة وبالإضافة للتكوين تكوين يستجاب لحاجيات المدرسين لأساس يشارك المدرسون في دورات تأهيلية منتظمة للتكوين المستمر قصد تجديد مؤهلاتهم وتطوير قدراتهم المهنية.

5. طرق بيداغولوجية حديثة: إن منطق التعلم في فنلندا يقوم بالأساس على مبدأ مساعدة المتعلم على التعلم ويقتصر دور المدرس على لتنظيم والمساعدة بعيدا عن الالتقاء والحشو، فالمتعلم يتمتع باستقلالية واسعة تمكنه من ا تجاه أمام وحدات الدراسية التي يرغب بها وبناء المنهاج الدراسي الخاص به والمساهمة في عملية التخطيط.

6. نظام تقويم مرن ومحفز: لا يعتمد نظام التقويم في فنلندا على النقطة العددية الجزائية لتمييز المتعلمين (خصوصا الفئات العمرية الصغيرة)، واتخاذ قرار بالنجاح والرسوب، فالقانون يمنع التكرار إلا في حالات استثنائية بعد موافقة المعني بالأمر وأسرته. وهكذا تتاح الفرصة لكل متعلم أن يتحسن تبعا لإمكاناته الذاتية وإيقاعه الخاص، وحتى عندما يشرع في التنقيط بدءا من سن الثالثة عشر فإن التلميذ ينقط من 4 إلى 10 ويمنع منحه الصفر حتى لا يشعر بالإحباط والفشل، فالمهم هو تثمين المكتسبات عند المتعلم وتشجيعه على التعلم الذاتي بدل إبرار.

7. تدقيق شروط ولوج المهنة[1]: تعد مهنة التعليم في فنلندا من أرقى المهن وأعلاها شأنا لما توليه الدولة والمجتمع لها من أهمية، فلا غرابة من تشديد إجراءات انتقاء المدرسين والإلحاح على ضرورة التوفر على مجموعة من الشروط والمواصفات. في مقدمتها الإلمام بعوالم الطفل النفسية وحب المهنة.

8. وسائل مادية رهن الإشارة: يتم تجهيز المدارس بكل الوسائل الضرورية لإنجاز الأنشطة التعليمية فتجد مثلا في القسم العاد ي: مسلطا وحاسوبا وتلفازا وأقراصا مدمجة إضافة إلى كتب ومراجع عديدة متوفرة بما يكفي لمشاركة كل متعلم في عملية بناء التعليمات.

[1] عبد السلام أبو قحف، **سياسات وإستراتيجيات الأعمال**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص22.

9. العلاقات الإنسانية في المدرسة: يسود جو من الاحترام المتبادل بين المدرسيين والإداريين والتلاميذ يطبعه وعي بالحقوق والواجبات تغلب عليه روح التعاون والتآزر واستعداد كل طرف لمساعدة الأطراف الأخرى، مما يخلق شعورا لدى المتعلمين بالاطمئنان والرضا عن جودة فضائهم المدرسي، فالمدرسة ليست فقط فضاء مجهزا بالوسائل والتجهيزات لاكتساب المعارف والمهارات وإنما هي كذلك وسط العلاقات الإنسانية النبيلة تؤثر في بناء شخصية المتعلم لتكسبه قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتكافل.

وفي الأخير يمكن القول أن الجودة فلسفة ومقاربة في تدبير وقيادة وحدات التربية وأنظمتها، فلفلسه تبنى على مجموعة من القيم والمبادئ التي توظف المقاربة النفسية والأدوات الإحصائية بهدف تحسين المستمر لقدرة المنظومة معينة على الاستجابة لحاجات المستفيدين منها الانية والمستقبلية، ولعل التجربة الفنلندية أنثبت بالملموس نجاح هذه المقاربة التي يجب الاستفادة منها قبل التفكير في أي مشروع لإصلاح التعليم.

المطلب الرابع: سياسات الصحة ضمن تجارب الدول

أولا. تجربة تونس: لقد ضمنت المعاهدات الدولية التي صادقت عليها تونس في مجال الصحة حق العلاج لمواطنيها[1]، حيث تعاونت تونس في نفس المجال سابقاً مع الصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا لتتحصل منه على مساعدة بتسعة ملايين دولار بعنوان المرحلة الأولى للمشروع الهادف إلى مزيد دفع وتفعيل الخطة الوطنية لمكافحة مرض السيدا، ومساعدة ثانية بسبعة ملايين دولار لفائدة مشروع مكافحة مرض السل.

وبعد ثورة 14 جانفي 2011، أقر دستور الدولة التونسية الجديدة في فصله 38 أحقية كل إنسان في الصحة بما في ذلك الوقاية، الرعاية والعلاج الذي سيكون مجانيا لذوي الدخل المحدود كذلك وفاقدي السند. وتسعى الدولة إلى تقديم هذه الخدمة بجودة محترمة تراعي ظروف المواطنين واحتياجاتهم.

لكن لم يتغير الحال، ولم تتحسن أوضاع المستشفيات وجودة الخدمات الصحية في كامل تراب الجمهورية وخاصةً في المناطق الداخلية،وفي الفترة الممتدة من جوان 2013لغاية مارس 2014 فتحت فرصة مميزة لإعداد التوجهات مناسبة لإصلاح المنظومة الصحية للبلاد، واتضح مشكل انه لم يتم مشاركة الهياكل النقابية التي تمثل سلك الشبه الطبي مما سبب هذا الصراع قائم بين نقابة والوزارة عائق في مضمون هذا الإصلاح وتجسيده واقعيا مما شكل حاجز لنهوض بالتغطية الصحية.

لذلك سعت الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة من خلال تقريرها حول ألحق في الصحة في تونس، المؤرخ في أكتوبر2016، إلى تحديد أهم العقبات التي تمنع المواطنين من ممارسة حقهم على أكمل وجه والولوج إلى مستشفيات تمكنهم من الدواء وليس الداء.

[1] دافيد بلوم هيمث، **المعركة من أجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية**، مجلة الجزائرية للسياسات العامة، مجلد 07، العدد 51، الجزائر، ديسمبر 2014 ، ص9.

1. عدم المساواة في المحددات الاجتماعية للصحة: أكثر الناس الذين لديهم تدهور الصحي[1] هم أولئك الذين، يعانون من الفقر والبطالة ويعيشون في سكن غير لائق ويستعملون المياه غير صالحة للشراب والصرف الصحي، وقد اثبتت الإحصائيات بأن عديد التونسيين خاصة في غرب البلاد وجنوبها مازالوا يفتقدون إلى هذه المتطلبات الاجتماعية وأن اغلبهم من النساء.

كما أن التوسع العمراني السريع الذي شهدته البلاد أدى إلى وجود ظواهر أثرت سلبا مثل التلوث البيئي والتنوع النظام الغذائي مما ادى إلى ارتفاع عوامل التعرض للأمراض المزمنة.

2. عدم المساواة وعدم التوازن في توزيع الخدمات الصحية: يعتبر التوزع الجغرافي للمؤسسات الصحية في تونس جيداً إلى حد ما، لكن يبقى يبقى المشكل هو عدم المساواة في الخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات المعنية، وإن أغلب المستشفيات المحلية لم تهيئ بالمعدات والتجهيزات الطبيّة الملائمة كما أن المستشفيات الجهويّة تفتقر إلى أطباء متخصصين وأيضا غياب الضوابط الإدارية والرقابية، أما القطاع الطبي والصحي الخاص فيبقي مركزا افي المدن الكبرى وفي المناطق الساحلية للبلاد التي يعرف فيها نموا سريعا ومتواصلا.

3. سير النظام الصحي: وفي العموم لذا يجب إعطاء اولويّة لاعتماد اسلوب الخارطة الصحية الوطنية العادلة والشاملة لكل القطاعات والقيام بالإجراءات الضرورية لضمان جودة الخدمات.

-صعوبة الحصول على الأدوية الأساسية[2]

يتميز قطاع الأدوية بالتبذير ونقص، فبرغم من أن 39% من ميزانية قطاع الصحة تستهلك في توفير الأدوية حسب إحصائيات، فإننا نجد بأن هياكل القطاع الصحي تعاني من نقص فادح في الأدوية ونفاذ مخزونها منه على جميع المستويات.

4. ضعف جودة الخدمات الصحية: إن الدراسات المختلفة المنجزة حول المرضى المقيمين بالمستشفيات أظهرت نسبة مرتفعة من الإصابة بالتعفّنات الاستشفائية ممّا يعكس الضّعف الصّارخ للآليات الموضوعة لضمان سلامة المرضى،كما أن فضيحة اللوالب القلبية منتهية الصلاحية والتي تداولتها وسائل الإعلام في الصائفة الاخيرة، قد أظهرت غياب وعدم نجاعة الأليات الرقابية المتعلقة بسلامة المرضى في القطاعين العام والخاص.

ثانيا. التجربة الصحية اليابانية[3]: نجد ان اليابان تحتوي على تنوع المناخ والتضاريس مما جعلها بلدا غنيا، وكل هذا ساهم في بروز النهضة منذ البكر مما ادى الى تقدم في جميع المجالات وخاصة التكنولوجي الذي بشكل لايجابي على التنمية داخل القطر حيت يقدر عدد سكنها ب127 مليون نسمة اي 1. 65 %من سكان العالم مما جعل اليابان تهتم بالتنمية البشرية وخاصة في المجال صحي.

---

[1] دافيد بلوم هيمث، **المعركة من أجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] سليمان بوفاسة ومحمد ساعد، **تطبيقات اقتصاديات الصحة وانعكاساتها على التنمية البشرية**، الطبعة الثانية، دار مكتبة رؤى للنشر، جامعة بوليتكنك، البحرين، 2013، ص28.

[3] – سليمان بوفاسة ومحمد ساعد، **تطبيقات اقتصاديات الصحة وانعكاساتها على التنمية البشرية**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

1. **سياسات الرعاية الصحية:** لقد سعت اليابان الى وضع مجوعة من التدابير من اجل فعالية سياسة الصحة وهي:

-وزارة الصحة والعمل والرفاهية (MHLW) هي المسؤولة عن النظام الصحي في اليابان.

-موّلت اليابان منذ العام 2000 بـ 3 مليار دولار مبادرتها "أوكيناوا لمكافحة الأمراض المنظمات العالمية لمواجهة الأمراض المعدية والطفيلية والأوبئة والامراض غير المعدية، حيث ساهمت بفعالية في الحد من الأضرار الصحية المحدقة بالمجتمعات الأقل حظاً والأكثر فقرا.

- أطلقت اليابان مبادرتها الخاصة "الرصد العالمي للبيئة "بالتعاون مع "الشراكة الاستراتيجية المتكاملة للرصد العاملي")، والذي تم إطلاقه منذ العام 1999 ودعمت منصة" الخارطة العالمية" لدعم المجتمع العلمي في الدول النامية.

-التسجيل في التأمين الصحي في اليابان إلزامي مع أكثر من 3000 منظمة تقدم التأمين مع فئتين رئيسيتين هما من خلال أرباب العمل أو مخطط التأمين الصحي الوطني.

- **التحديات الرئيسية:** انخفاض معدل المواليد وشيخوخة السكان، ارتفاع عبء المرض المزمن مراقبة نفقات الرعاية الصحية من خلال مراجعة الفوائد والعبء على التأمين الصحي.

-نظام فعال لتوفير الخدمات الطبية في ظل تناقص عدد الفئات العمرية للعمل.

-الرقمنه بما في ذلك تكامل قواعد البيانات المختلفة.

لماذا يمكن أن يؤثر إصلاح النظام الصحي في الصين على العالم.

نظرة عامة على نظام الرعاية الصحية الصيني[1]

الزيادة الكبيرة للنمو الاقتصادي بالصين خلال العقود الثلاثة الماضية معروفة جيدا، لكن مكاسب هذا النمو والتوسع الحضري السريع في البلاد لم يحظ إلا بالقليل من الانتباه، فقد انتشلت الصين نصف مليون شخص من براثن الفقر خلال الثلاثين عاما الماضية، وقد اصبح الاستفادة من الإصلاحات النظام الصحي حيث التحديات التي تواجه الصين اليوم تلك التي تواجهها البلدان مرتفعة الدخل منذ عقود الأمراض غير المعدية، وتقدم عمر السكان، وزيادة مطالب المواطن وتوقعاته، وتدني مستوى الجودة، لكن مستقبل النظام الصحي في البلاد ليس مظلما بالضرورة، فلدى الصين في الحقيقة الفرصة لتجاوز عقود من الممارسات السيئة من خلال تطوير نماذج جديدة لتقديم الرعاية الصحية وتنفيذها على نطاق واسع.

وفي الغالب أن الصين يمكنها أن تنتقل إلى سياسة التركيز على البشر من خلال تقديم المزيد من الرعاية الصحة المدفوعة مع الاستفادة من التقنيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات والطب.

[1] عياشي نور الدين، **تطور المنظومة الصحية**، مجلة العلوم الإنسانية وبحوث الاقتصادية، مجلد 30، العدد 03، ماي 2001، ص298.

المبحث الثاني: سياسات التعليم والصحة وعلاقتها بالأداء الاقتصادي في ظل إصلاح بيئة الأعمال

تختلف أدوار سياسات التعليم والصحة حسب دور كل فرد في مؤسسة سواء التعليمية أو الصحية فبالنسبة للأطباء وممرضين ومهنيين يكون الدور في تطبيق أحدث البرامج العلاجية المعتمدة على التكنولوجيا الطبية، أما بخصوص دور سياسات التعليم فيكون الدور في تطبيق أحدث البرامج التعليمية المعتمدة على التكنولوجيا العلمية، ومن هنا يأتي دور وأثر جودة التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية التي تحقق أقصى توازن ممكن في بيئة الأعمال.

المطلب الأول: تأثير سياسات التعليم والصحة على التنمية واستدامتها

أولا: تأثير سياسات التعليم على التنمية واستدامتها[1]

على ضوء الاتجاهات المعاصرة للتعليم وظهور أنماط وطرق جديدة تستخدم في التعليم بكافة مستوياته، تتضح الحاجة إلى تغيير الدور المستقبلي للعنصر البشري وبالتالي إعادة النظر في برامج الإعداد والتدريب على ضوء الأدوار والتحديات المعاصرة، ولكي تكون هذه البرامج فاعلة فإن ذلك يتطلب إحداث تطوير لها سواء في أهدافها والياتها.

هذا التطوير تخطى أوجه القصور الحالية، ورغبة في مواكبة الاتجاهات المعاصرة في اعداد الطالب وتنميته مهنيا، لذا أهمية ودور سياسات التعليم في في التنمية المحلية الاقتصادية مع اقتراح منطلقات ومكونات الخطة لتطوير سياسات التعليم والهادفة إلى الرفع في جودة التعليم وربطه بمتطلبات قطاع الأعمال واحتياجات الشاملة، ومن العوامل التي تؤثر في دور سياسات التعليم في التنمية المحلية:

– إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين قطاعات التعليم ومواقع العمل وخاصة مراكز الإنتاج، و ذلك لخدمة الأهداف المشتركة.

– اشتراك الخبراء والفنيين في مواقع العمل والإنتاج المختلفة في المجتمع لإلقاء بعض الدروس التطبيقية والاشتراك في المجالس لنقل خبراتهم وتجاربهم.

– اشتراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مركز الإنتاج ومواقع العمل المختلفة ليتعرفوا على مشكلاتها، و ينقلوا خبراتهم إلى الموقع.

– فتح المجال أمام طلاب الجامعات للتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة وخاصة مراكز الإنتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية العملية.

[1] أمجد قاسم، **الجودة الشاملة في التعليم تعريفها وأهميتها ومبادئها وأهدافها**، الطبعة الاولى، دار الوفاء، للطباعة والنشر، القاهرة، 2012/07/14، ص 15.

– وضع خطة للبحث وأولوياتها التي تحل مشكلات المجتمع، إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية لا نأخذ التنفيذ. و ذلك عن طريق مشروعات استطلاعية.

– وضع صيغة مناسبة للعمل المشترك تحافظ على القيم المعنوية للجميع. وتوفر لكل فرد احساسه بدوره الخلاق.

يعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية، ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذه الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وأساسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، وتقوم سياسات التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية:

– أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية لابد وأن تعترف بأن التعليم لابد وأن يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

– أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع.

– استراتيجية الاستثمار يجب أن تأخذ في حسبانها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على إشباع هذه المطالب، وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقته بالإسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها.

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم.

– أن السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم والتي تساهم في التنمية الاقتصادية وتهيئ لها مكانا في التخطيط التعليمي.

ثانيا: تأثير سياسات الصحة على التنمية واستدامتها[2]

ان التنمية المستدامة في الأدبيات العالمية للتنمية وتقارير المنظمات الدولية باعتبارها محورا جوهريا في بناء السياسات العامة للدول، حيث بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترقى إلى النمو من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف، هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل وللتنمية ابعاد متمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي وايضا البيئي كما نجد لها عدة مبادئ منها(مبدا العدالة مبدا المرونة مبدا كفاءة استخدام الموارد) كذالك نجد لها مؤشرات تهدف هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجال تحقيق التنمية

[1] أمجد قاسم، **الجودة الشاملة في التعليم تعريفها وأهميتها ومبادئها وأهدافها**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المستدامة بصورة فعلية، مما يستدعي أخذ قرارات صارمة دولية ووطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومحور هذه المؤشرات يرتكز حول القضايا التي تضمنتها توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين، وهي تشكل إطار العمل البيئي في العالم، والتي حددتها الأمم المتحدة بالقضايا التالية :المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، التنوع البيولوجي النقل والطاقة النفايات الصلبة، وخاصة الصحية التي تأثر بشكل كبير في استدامة التنمية من خلال سياسات اهمها والخطيرة. الزراعة التكنولوجيا، التصحر والجفاف والغابات السياحة البيئية والتجارة، وفي ما يلي نذكر أهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة:

– المؤشرات الاجتماعية[1]

– **تمويل المبادرات والمنظمات العالمية لدول** التي تنتشر فيها الامراض المعدية وغير المعدية والأوبئة وذلك من اجل تقليل من الأضرار الصحية المجتمعات المتخلفة والأكثر فقرا.

– **توفير التكنولوجيا:** (العالم يسيره الذكاء الاصطناعي) لمعالجة المشكلات التنموية لابد على تكنولوجيا ايجاد حلول في المستقبل من اجل دعم الجامعات والمعاهد في تبني البحوث العلمية واطلاق مبادرات خاصة بالتطوير المشروعات داعمة للتنمية.

المطلب الثاني: المرتكزات الرئيسية لإصلاح بيئة الأعمال

أولا: بيئة الأعمال

هي مجموعة العوامل[2] التي تحدد شكل الحوافز والفرص التي تتيح لشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل وتدابير والسلوكيات الحكومية لتأثير على قوى بيئة الأعمال، من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق أمام المنافسة.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها مجموعة متغيرات وأحداث قد تتكون داخل محيط معين وهو المؤسسة أو الوظيفة، ويمكن للإدارة المسؤولة التحكم بها وبشكل مباشر وأكيد، وكل بيئة عمل تختلف عن الأخرى. وهي كل مكان يتواجد فيه الأشخاص للعمل مقابل الحصول على المال والرزق، ويستطيع المدير ا لعام التحكم في أداء العاملين وخلق بيئة مختلفة من خلال أسلوبه مع الموظفين والأوامر التي يشير إليها.

[1] عبد الجبار محمد العبيدي، **خرافة التنمية والتنمية المحلية المستدامة**، طبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص 34.

[2] نور الدين هرمز، **أهمية بيئة الأعمال في المجتمعات**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية، مجلد 28، العدد 03، 2006.

من خلال ما سبق نجد أن تعبير بيئة الأعمال أو مناخ الأعمال هو تعبير واسع، كما أنه مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات الاقتصادية والسياسية وكذلك التكنولوجية والتنظيمية، أي أنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين. في دولة ما بالمقارنة بغيره من الدول.

ثانيا: مؤشرات توضح طبيعة بيئة الاعمال وادائها

1. البنية التحتية: هذا البند يوفر المعلومات عن حالة النقل والاتصالات والغاز والمياه والكهرباء فضلا عن منشات الصرف الصحي، وهذه البيانات تسلط الضوء على حجم العجز والاحتياجات الحالية والمستقبلية من مشروعات البنية التحتية كما تساعد على تحديد أولويات الاستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

كما أن توفير وصيانة البنية التحتية مثل الكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحي وجمع المخلفات والاتصالات هو أحد المهام الرئيسية للحكومة المستقبلية، وأن تنفذ البرامج والمشروعات لضمان أن يتم تقديم هذه الخدمات بالمعايير والنوعية الازمة للحفاظ على جودة مناخ أعمال الاستثمار المحلي وتحسينه.

1-1. معلومات عن البنية التحتية الخاصة بالتنمية الاقتصادية المحلية:

- حالة المياه والكهرباء والصرف الصحي في مناطق النشاط الاقتصادي.
- تقييم حجم الأراضي والعقارات ومساحة المكاتب المخصصة للنشاط الاقتصادي.
- توافر وجودة الطرق ووسائل النقل الأخرى إلى الأسواق الرئيسية القريبة.

2. الحوكمة[1]:حوكمة مؤسسات التعليم العالي والجامعي يقصد بها الطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة ومراقبة أنشطته، وذلك من خلال جملة الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تسمح للكليات والجامعات بصناعة القرار، واتخاذ الإجراءات المحققة للأهداف، ومناقشة القضايا البارزة التي تهم الأفراد داخل وخارج مؤسسات التعليم الجامعي.

إن عمليات الحوكمة في التعليم العالي تتضمن أبعادا متعددة من أبعاد مؤسسات التعليم العالي، وذلك من قبل كيفية تماسك أجزائها، وكيفية ممارستها للسلطة، وكيفية اتصالها بالأعضاء الداخليين (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس)وكيفية اتخاذها للقرارات، وكيفية تفويضها للمسؤولية عن القرارات، والإجراءات الداخلية ومدى قياسها بذلك.

وفي ضوء ذلك تيسر الحوكمة الرشيدة لمؤسسات التعليم العالي اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية والاستنارة والشفافية وتؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية على المستوى التنظيمي، ومن أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية:

[1] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/ 2013، ص 73.

– **مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي:** هنالك 6 مؤشرات لقياس الحوكمة الجيدة، انطلاقا من مبدأ مفاده أن نوعية المؤسسات هي إنتاج الحكم الراشد في البلد، وتتبع أهمية هذه المؤشرات في أنها تغطي أكثر من 200 بلد وإقليم، ويقيس ستة أبعاد للحكم ابتدائها من عام 1996 وهي "الصوت، المساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد[1]، إن هذه المؤشرات مقيمة من 25 إلى 25 حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل هذا على أن البلد يتميز بنوعية جيدة للمؤسسات،

3. مؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة political rusk serveses (prs)ومن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية(icrg) منذ 1980 بغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة في العالم، وتصنيف هذا المؤشر له مد لوله إذ أن العلاقة بين تصنيف درجة المخاطرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عكسية، أي كلما انخفضت درجة المخاطرة ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدولي إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كالاتي: درجة مخاطرة منخفضة جدا من 50 حتى 100، درجة مخاطرة منخفضة 70 حتى 79,9 درجة مخاطرة مرتفعة 50 حتى 59,9 درجة مخاطرة مرتفعة جدا 0 حتى 49,9 درجة مخاطرة معتدلة 60 حتى 69,9 ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

4. مؤشرات التنافسية العالمية: يعتبر هذا المؤشر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، وهذا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر 141 دولة في اخر تقرير له لسنة 2019 [2]

وشمل تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 بمشاركة 14 دولة عربية في التصنيف من بين 141 دولة، حيث تفوقت دول مجلس التعاون الخليجي على بقية الدول العربية في غالبية المحاور، باستثناء بضعة محاور كالصحة وسوق العمل وديناميكية بيئة الأعمال.

5. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال (مؤشر سهولة أداء الأعمال)[3]: ينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد

[1] أحمد أبو زيد وآخرون، **دراسة في مؤشر مدركات الفساد**، دراسة بالإستعانة بتقارير منظمة الشفافية الدولية، جامعة الأردن، 2012، ص30.

[2] جوادي عصام واخرون، **النوعية المؤسساتية**، جامعة الشهيد لخَضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 61.

[3] وليد عبد الحميد عايب ، **الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ، دراسة تطبيقية، مكتبة حسن العصرية ، جامعة بيروت ، لبنان، 2010، ص239.

المقارنات فيما بينها، ويتكون المؤشر من متوسط عشر مؤشرات فرعية تكون بمحملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وتتمثل في مجموعة البنك الدولي:

-مؤشر بدء النشاط التجاري؛ -مؤشر استخراج تراخيص البناء؛ -مؤشر توصيل الكهرباء.

-مؤشر تسجيل الممتلكات؛ -مؤشر دفع الضرائب؛ -مؤشر التجارة عبر الحدود.

-مؤشر الحصول على الائتمان؛ -مؤشر حماية المستثمر؛ -مؤشر تسوية حالات الإعسار.

- مؤشر إنفاذ العقود.

6. مؤشرات الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية عدة مؤشرات متعلقة بانتشار الفساد وهي مؤشر الفساد الكلي ومؤشر دافعي الرشاوي ومؤشر مدركات الفساد الذي يعتبر أهمها حيث تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ 1995 سنويا لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يشير المؤشر إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي ان الفساد الإداري والسياسي في الدول الي شملها المؤشر والذي ينطوي تحديدا على فساد مسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين. وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 (الاكثر فساد) وبين 100 (الأكثر نزاهة) وفي اخر تقرير له ضم 180 دولة ومنطقة.

المطلب الثالث: سياسات التعليم والصحة ضمن اليات ترشيد الانفاق العام من خلال حوكمة

تشمل اليات ترشيد الإنفاق العام من خلال الحوكمة عدة عناصر من أهمها[1]:

- قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها بفعالية.
- احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.
- الرقابة المالية على جانب الإنفاق في الميزانية العامة.
- تفعيل دور الحوكمة على النفقات العمومية.

وبغض نظر على أن مفهوم حوكمة المؤسسات مرتبط بالشركات هي مختلف العمليات والاجراءات التي تراقب عمل المؤسسة وتبين الحقوق والواجبات بين مختلف اصحاب المصالح من (مجلس إدارة -أعضاء المجلس -وباقي الأطراف)

إلا أن يمكن تطبيقه في قطاع الرعاية الصحية وله قيمة كبيرة لأنه يقدم حلول يمكن تجسيد منشاتها في تقليص العقبات التي نجدها في المستشفيات والمراكز الصحية وعليه نجد أن مبادئ الحكومة في قطاع الصحي تتمحور كالتالي:

-الشفافية:

[1] نوي نبيلة، **الحوكمة كمدخل لتحسين كفاءة الأنظمة الصحية**، طبعة الأولى، دار الوفاء، مسيلة، 24 /25 نوفمبر، 2015، ص06.

هي الإفصاح عن جميع المعلومات سواء كانت مالية أ الوضعية الحقيقية للمستشفى أو معلومات ذات علاقة المهنية وايضا كل الأحداث التي تدور في المستشفى ويتم ذلك من خلال وضع كوادر في حقل الصحي يمكننا اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة والبراهين تحمل درجة كبيرة من اليقين

-لجنة التدقيق:

الهدف من تكوين هذه اللجنة هو التأكد من صدق المعلومات وصحة التقارير التي تم وضعها حول وضعية المستشفى المتمثلة في -مجلس الإدارة -المراجعة والمراقبة وإدارة المخاطر-استدامة ومسؤولية المستشفى.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1. دراسة دنياوي أنفال عائشة وزرواط فاطمة الزهراء[1]، أثر الإنفاق الحكومي والصحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، 2009، وتمثلت إشكالية الدراسة في تحديد أهداف الصحة من أجل تحقيق رفاهية للمورد البشري، وتهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ دراسة وتحليل النماذج التي ساهمت في تحقيق أهداف الصحة من أجل الرفاهية.
- ✓ عدم تأثر الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي.

- ➢ **منهجية وأداة الدراسة.**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النماذج التي ساهمت في تحقيق أهداف الصحة من أجل الرفاهية.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ معرفة أن الصحة هدف من أهداف التقدم الاقتصادي لتحقيق الرفاهية.
- ✓ عدم تأثر الإنفاق الحكومي بنمو الاقتصادي في المدى القصير بل يؤثر على المدى البعيد بشكل إيجابي.

2. **دراسة ناجي عبد النور**[2]، التنمية المحلية المستدامة، 2009، حيث تمحورت هذه الإشكالية في إبراز التحديات والعراقيل التي تواجه الجزائر في أداء مهامها التنموية.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ الوقوف على مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة محليا.
- ✓ استعراض مختلف عوائق ومتطلبات تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- ✓ تحليل السلوك الإداري والتنموي للفاعلين والمتدخلين في التنمية المحلية.
- ✓ منهجية وأداة الدراسة.
- ✓ تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي من خلال إبراز أهمية التنمية المحلية في الجزائر.

توصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ سعي التنمية المحلية إلى تحقيق وطأة الفقر من خلال تقديم حياة أمنة ومستديمة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية والتدهور البيئي والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي.

---

[1] دنياوي أنفال عائشة وزرواط فاطمة الزهراء، **أثر الإنفاق الحكومي والصحي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، كلية علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2009 ، ص 65.

[2] ناجي عبد النور، **التنمية المحلية المستدامة**، مجلة علوم الانسانية، مجلد 20، العدد02، الجزائر، 2009.

- ✓ تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد.
- ✓ لعب التنمية المحلية المستدامة دورا كبيرا في ترقية المجتمعات والنهوض بها.

3. **دراسة بلقاسم أم حمد،** بيئة الأعمال وتوعية المؤسسات كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر 2010، وقد تمحورت هذه الاشكالية في تحديد أهم نقاط المتعلقة ببيئة الأعمال [1]

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ معرفة مفهوم بيئة الأعمال وخصائصها وعناصرها وتصنيفاتها
- ✓ دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال

➢ منهجية وأداة الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ مساهمة في تطوير مناخ بيئة الأعمال من خلال إصلاحات الي تشمل نقاط الضعف في الجزائر.

4. **دراسة مجدوب بحوصي وعمار عريس ونضال،** الإنفاق الصحي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر 1995-2013، حيث تمحورت هذه الدراسة كيفية تأثير الإنفاق العام الموجه لقطاع الصحة على النمو الاقتصادي[2]، هدفت الدراسة إلى:

- ✓ دراسة وتحليل العلاقة السببية بين متغيرين باستخدام التماثل المشترك.
- ✓ دراسة نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والصحة في النمو الاقتصادي.

➢ **منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل العلاقة السببية بين متغيرين مع استخدام التحليل الإحصائي من خلال التماثل المشترك.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام على الصحة والنمو الاقتصادي
- ✓ مساهمة في معرفة التنوع الاقتصادي للوطن من خلال المشاريع الانتاجية ذات قيمة المضافة.

[1] بلقاسم أم حمد، **بيئة الأعمال وتوعية المؤسسات كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة دفاتر الاقتصاد، مجلد17 ، العدد 01، الجزائر،2010.

[2] مجدوب بحوصي وعمار عريس ونضال، **الإنفاق الصحي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دفاتر الاقتصاد، مجلد 12، العدد 02، الجزائر، 2013/1995.

5. دراسة سلطان كريمة، بوعفار امال، [1]اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، 2020، حيث تمحورت هذه الاشكالية في توضيح دور تبني اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على كل من مفهومي اقتصاد المعرفة والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر
- ✓ تحليل مؤشرات التنمية المحلية المستدامة.
- ✓ دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- ✓ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مؤشرات التنمية المحلية المستدامة وإبراز دورها في اقتصاد المعرفة.

توصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ وجود علاقة بين التعليم ومؤشرات الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تقليص دائرة الفقر وتحقيق التحسن في مجال الصحي.
- ✓ هنالك دور لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أبعاد التنمية المحلية المستدامة خاصة في مجال الحفاظ على البيئة والمجال الصحي.

6. **دراسة غول لخضر**[2]، الثقافة الصحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، 2020، حيث تمحورت هذه الإشكالية في التعرف على أهمية الثقافة الصحية في حياة الأفراد والمجتمعات.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ كشف العلاقة الترابطية بين الثقافة الصحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ مساهمة الصحة العامة في إحداث تغيير في التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي من خلال إبراز دور الوعي الصحي في حماية الأفراد، وأهمية المؤسسات الإستشفائية ودورها الفعال في تعزيز التنمية.

توصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ ساهمت الثقافة الصحية في توعية الأفراد من خلال اكتسابهم لمعارف وخبرات حول صحتهم.
- ✓ أظهرت الدراسة أن مستوى الصحة العامة في المجتمع يؤثر على التنمية الاجتماعية.

[1] سلطان كريمة، بوغفار أمال، **اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الرؤى إقتصادية، مجلد 03، العدد 11، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، الوادي، 2020

[2] غول لخضر، **الثقافة الصحية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة الابحاث الانسانية المعاصرة، مجلد 08، العدد02، الجزائر، 2020.

✓ أهمية المؤسسات الصحية ودورها الفعال في إحداث التنمية من خلال تقديمها لخمات صحية جيدة وبالتالي الرفع من مستوى صحة الفرد.

7. **دراسة صبوش صبرينة**[1]، إصلاحات التعليم في الجزائر، 2021، حيث تمحورت هذه الإشكالية في معرفة أهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى:

الاعتماد على مؤشرات تساهم في تفحص سلامة التعليم الثانوي فالجزائر تتمثل في: تدفقات التلاميذ، نسب الانتقال من مستوى الأخر.

تطبيق مشاريع عالمية حيث أنفقت الدولة الجزائرية عليها أموال طائلة.

- منهجية وأداة الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مؤشرات التعليم الثانوي فالجزائر وتطبيق مشاريع عالمية تساهم في تطوير المنظومة التعليمية.

توصلت هذه الدراسة إلى:

ساهمت هذه الدراسة في تحقيق الجودة التعليمية ومواجهة التحديات التي تواجهها الأنظمة التعليمية التي تسعى إليها جميع دول العالم من أجل تحقيق مقومات الجودة فيها.

وضع سياسات وتطوير الأنظمة.

استخدام مجموعة من البرامج والمشاريع.

8. **دراسة العنقري**[2]، أهمية بيئة الأعمال في الإبداع الوظيفي، 2021، حيث تمحورت هذه الإشكالية في تحديد العلاقة بين بيئة الأعمال والإبداع الوظيفي.

هدفت الدراسة إلى:

✓ معرفة الإطار المفاهيمي لبيئة الأعمال.

✓ تحسين الأداء الوظيفي والإداري في بيئة الأعمال.

✓ تحديد أهم الطرق لتوفير بيئة عمل مناسبة.

✓ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي من خلال تحديد أهم العوامل والعناصر المتعلقة ببيئة الأعمال والإبداع الوظيفي.

توصلت الدراسة إلى:

[1] صبوش صبرينة، **إصلاحات التعليم في الجزائر**، مجلة السياسات العامة، مجلد 02، العدد05، الجزائر،2021 .

[2] العنقري، **أهمية بيئة الأعمال في الإبداع الوظيفي**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسة الاقتصادية والادارية، مجلد 20، العدد 05، الامارات، 2021.

- ✓ إدراك المؤسسات والمنظمات لمدى أهمية بيئة الأعمال لتحسين الأداء الوظيفي والإداري.
- ✓ أثر بيئة الأعمال على الإبداع الوظيفي.
- ✓ خصائص بيئة الأعمال المناسبة.

المطلب الثاني:الدراسات العربية

1. **دراسة نادية عبد المنغم**، أهداف التعليم الابتدائي والثانوي للواقع، 1998، تمحورت إشكالية هذه الدراسة في عدم وضوح أهداف التعليم الابتدائي والثانوي للواقع[1].

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ دراسة معايير وأهمية التعليم الابتدائي والثانوي للواقع
- ✓ مساهمة في معرفة احتياجات المجتمع
- ✓ ترجمة وتحليل أهداف التعليم الابتدائي والثانوي للواقع

➢ منهجية وأداة الدراسة:

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل أهداف التعليم الابتدائي والثانوي للواقع بالإضافة إلى دراسة أهم معايير التعليم وكيفية مساهمة في معرفة احتياجات المجتمع.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ عدم وضوح أهداف التعليم الابتدائي والثانوي للواقع.
- ✓ معرفة مدى قصور هذه الأهداف في تلبية احتياجات المجتمع وبناء قدرة لمواجهة تحديات المستقبل.

2. **دراسة أمال كامل أندراوس**[2]، تحليل السياسات التعليمية في مصر، 2000، حيث تمثلت هذه الإشكالية في تحقيق تكافؤ الفرص.

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تحليل السياسات التعليمية في مصر.
- ✓ إبراز الفجوات بين النظرية والتطبيق.

➢ **منهجية وأداة الدراسة:**

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال ارتباط الوثيق بين التعليم والشهادة، ومعرفة أهم العوامل والطرق المساهمة في جودة التعليم.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ عدم تحقق أهداف تعميم التعليم الابتدائي، ولم تعن مخرجات التعليم الفني.

[1] نادية عبد المنغم، **أهداف التعليم الابتدائي والثانوي للواقع**، مجلة المنصور، مجلد 08، العدد24، مصر، 1998 .
[2] أمال كامل أندراوس ، **تحليل السياسات التعليمية في مصر** ، طبعة الأولى ، جامعة عين الشمس، مصر، 2000.

✓ عدم تحقيق تكافؤ الفرص.

3. **دراسة قدري أحمد العربي**[1]، إعادة تصميم سياسات التعليمية في مصر من منظور تشخيصي تنظيمي 2001، وقد تمحورت الإشكالية في إعادة الإطار التنظيمي للإدارة في المدارس.

هدفت الدراسة إلى:

✓ إعادة تشغيل السياسات التعليمية.

✓ التعرف على مبادئ الإدارة التعليمية في مصر.

➢ **منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال ارتباط الوثيق بين التعليم والشهادة. ومعرفة أهم العوامل والطرق المساهمة في جودة التعليم.

توصلت الدراسة إلى:

✓ إعادة الهندسة للوظائف التعليمية.

✓ إعادة الإطار التنظيمي للإدارة في المدرسة الابتدائية.

4. **دراسة محمد عزت عبد الموجود**[2]، ضعف جودة التعليم لخريجي مدارس التعليم الثانوي، 2002، وقد تمحورت اشكالية هذه الدراسة في العوامل المساهمة في ضعف جودة التعليم.

هدفت الدراسة الى:

✓ تعرف غلى العوامل والطرق المساهمة في جودة التعليم.

✓ تحليل الارتباط الوثيق بين التعليم والشهادة.

➢ **منهجية وأداة الدراسة:**

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال ارتباط الوثيق بين التعليم والشهادة،. ومعرفة أهم العوامل والطرق المساهمة في جودة التعليم.

توصلت الدراسة إلى:

✓ تحديد العلاقة بين التعليم والشهادة

✓ الاعتماد على الاختبارات اللفظية لتقويم نتائج التعليم ومنتجاته.

[1] قدري أحمد العربي ، **إعادة تصميم السياسات التعليمية في مصر من منظور تشخيصي تنظيمي** ؛ الطبعة الأولى ، دار الوفاء ، للطباعة والنشر، جامعة الأزهر ، مصر، 2001.

[2] محمد عزت عبد الموجود، **جودة التعليم لخريجي مدارس التعليم الثانوي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، جامعة عتكنولوجيا الاردنية، الاردن، 2002.

5. **دراسة المعولي وحازم البلورشي**، تأثير قطاع النفط على الاقتصاد العماني 2006، وقد تمحورت هذه الاشكالية في تقديم تنبؤات لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد[1]

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ دراسة وتحليل أهم مؤشرات سياسات التعليم
- ✓ دراسة وتحليل أهم مؤشرات اقتصاد الكلي الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد.

➢ **منهجية وأداة الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل مؤشرات سياسات التعليم التي تؤثر على التنمية المحلية الاقتصادية مع استخدام التحليل الإحصائي من خلال معاملات الاقتصاد الكلي لقياس درجة التنويع في الاقتصاد.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ تحديد اثار الايجابية على جميع القطاعات المشمولة مثل التعليم والصحة.
- ✓ مساهمة الحكومة في إعداد خطط التنويع الاقتصادي لتقليل اثار قطاع النفط على الاقتصاد.

6. **دراسة عمر الرافعي**[2]، خطابات محاضر محمد، 2007، حيث تمحورت هذه الإشكالية في تعرف على مراحل التطور في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكيف يمكن أن تصبح ماليزيا متقدمة بحلول عام 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحديد مراحل تطور في مجالات التنمية بكل أنواعها.
- ✓ مساهمة في تحقيق وحدة الصف الماليزي من خلال القضاء على التعدد العرقي.
- ✓ وضع خطة وطنية للخروج من الأزمات المالية.

– منهجية وأداة الدراسة:

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي من تحديد مراحل تطور في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكيفية مساهمة في تحقيق وحدة الصف الماليزي.

وصلت الدراسة إلى:

- ✓ ساهمت الدراسة في انتقال ماليزيا من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي.
- ✓ تحقيق إنجازات كبيرة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

[1] المعولي وحازم البلورشي، **تأثير قطاع النفط على الاقتصاد العماني**، الطبعة الأولى، دار الوقار العمانية، جامعة سلطان قابوس، عمان، 2006.

[2] عمر الرافعي، **خطابات محاضر محمد**، الطبعة الثانية، دار الشرق، جامعة لوسيل، قطر، 2007.

7. **دراسة عبد الحافظ الصاوي،** قراءة في تجربة الماليزية التنموية، 2010، حيت تمحورت اشكالية هذه الدراسة في كيفية تأثير سياسات التعليم على هذه التجربة[1]

هدفت الدراسة إلى:

- ✓ تعرف على العوامل الاقتصادية والسياسية التي حققت نجاح التجربة الماليزية.
- ✓ تعرف على كيفية تحسين نوعية التعليم ومهنته.
- ✓ كيفية انشاء شبكات الاتصال بين المؤسسات التعليمية والوحدات الادارية المعنية بالتعليم

➢ **منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية من خلال معرفة العوامل الاقتصادية والسياسية لنجاح التجربة الماليزية مع كيفية انشاء شبكات الاتصال بين المؤسسات التعليمية والوحدات الإدارية المعنية بالتعليم.

توصلت الدراسة إلى:

اعتماد ماليزيا على الموارد المحلية داخلية في توفير رؤؤس الازمة لتحقيق تنمية المحلية الاقتصادية.

الاعتماد على ذات ورفض توصيات الصندوق الدولي.

8. **دراسة فاتن عدلي واخرون،** تحليل السياسة العامة في مصر، 2010، وقد تمحورت الإشكالية في تقويم سياسات التعليمية[2].

- ✓ هدفت هذه الدراسة إلى:
- ✓ تحليل وتقويم السياسة التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي.
- ✓ معرفة مدى ملائمة التعليم لاقتصاد المعرفة.

➢ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال ارتباط الوثيق بين التعليم والشهادة. ومعرفة أهم العوامل والطرق المساهمة في جودة التعليم.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ معرفة التحديات التي تواجه المجتمع المصري في التوجه نحو متطلبات الاقتصاد.
- ✓ معرفة مجموعة من التوصيات التي تتعلق بالنظام التعليمي وحرية التعبير عن الرأي والمناهج أخرى خاصة السياسات التعليمية.

[1] عبد الحافظ الصاوي، **قراءة في تجربة الماليزية التنموية** ، مجلة الاستراتيبجية والتنمية، مجلد09، العدد 16، الكويت، 2010.
[2] فاتن عدلي واخرون، **تحليل السياسة التعليمية العامة في مصر**، الطبعة الثانية، دار أخبار اليوم، ، مصر، 2010.

9. **دراسة إبراهيم غرابية**[1]، التجربة الماليزية، 2010، حيث تمحورت هذه الإشكالية في كيفية مساهمة التجربة الماليزية في مواجهة الأزمة المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى:

✓ التعرف على مقومات التي ساعدت ماليزيا في التغلب على الأزمة المالية.

✓ استطاعت رئيس الوزراء النهوض بماليزيا والعمل على الحد من تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الماليزي.

– منهجية وأداة الدراسة:

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي من خلال التعرف على مقومات والعوامل التي ساهمت في نهوض ماليزيا والتغلب على أزمة المالية.

توصلت الدراسة إلى:

✓ استفادة من التجربة اليابانية واشتقاق الدروس المستفادة منها على أساس ما قدمته اليابان من تنمية الشاملة.

✓ الاهتمام بالقوى البشرية المدربة كونها وسيلة لنجاح أي عملية تنموية مستقبلية.

10. **دراسة محمد عبد الفتاح السعيد**، مساهمة السياسة التعليمية في تلبية مطالب المجتمع 2012، حيث تمحورت هذه الإشكالية في كيفية تلبية حاجيات المجتمع[2].

هدفت الدراسة إلى:

✓ التعرف على الإطار المفاهيمي التربوي الحاكم لأدبيات السياسة التعليمية التي تلبي مطالب المجتمع.

✓ التعرف على الإطار المفاهيمي التربوي الحاكم لأدبيات السياسة التعليمية.

➢ **منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي وذلك من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لسياسات التعليمية من أجل تلبية مطالب المجتمع.

توصلت الدراسة إلى:

✓ الكشف عن توصيات السياسة التعليمية في مصر منذ عام 1952 حتى عام 2010.

✓ التعرف على رغبات شعب مصري بقدر ما تعبر عن التوجه السياسي للقيادة الحاكمة.

[1] إبراهيم غرابية، **التجربة الماليزية**، مجلة الاقتصاد الاماراتي، مجلد15، العدد 36، الإمارات، 2010 .

[2] محمد عبد الفتاح، **مساهمة السياسة التعليمية في تلبية مطالب المجتمع**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصاد، مجلد 04، العدد02، السودان، 2012 .

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

1. **دراسة Carpenter**، قياس جودة التعليم بدلالة المخرجات على مستوى التحصيل الاكاديمي للطلاب كمؤشر لقياس الجودة 2001، حيث تمحورت اشكالية هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين نفقات التعليمية ومستوى التحصيل الاكاديمي للطلاب[1].

هدفت الدراسة الى:

- ✓ دراسة وتحليل اهم المؤشرات لقياس الجودة.
- ✓ تحليل العلاقة بين النفقات التعليمية ومستوى الاكاديمي للطلاب.

➢ **منهجية وأداة الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي تحليلي من خلال التحليل الكمي للمتغيرات التي تعكس مؤشر قياس الجودة.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ تحديد العلاقة دالة بين الانفاق على التعليم وتحصيل في القراءة والرياضيات

2. **دراسة Duerrenperger warning**، تدخل الحكومات في القطاع العام 2009، و التي تمحورت اشكالية هذه الدراسة في تعزيز الحوكمة وذلك من اجل تعزيز العملية التعليمية[2]

هدفت هذه الدراسة الى:

- ✓ كيفية حصر عدد سنوات الالتحاق بالدراسة ومستويات الفساد في دول النامية
- ✓ معرفة دور الحوكمة في محاربة الفساد.

توصلت الدراسة إلى:

- ✓ ارتفاع معدلات الفساد التي ادت الى انخفاض سنوات الالتحاق بالدراسة في دول النامية.

3. دراسة Constantine et al: مساهمة في تحليل الاتجاهات العالمية في حوكمة التعليم العالي وإدارتها، 2012، وقد تمحورت اشكالية هذه الدراسة في كيفية تطوير الجامعات الجزائرية من خلال تطبيق تلك الاتجاهات.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ دراسة وتحليل الاتجاهات العالمية في حوكمة التعليم
- ✓ التعرف على إستراتيجيات واليات تعزيز الحوكمة

[1] Carpenter، **قياس جودة التعليم بدلالة المخرجات على مستوى التحصيل الاكاديمي للطلاب كمؤشر لقياس الجودة**، دراسة حالة، رسالة ماجستر، تسير المالية العامة، دار بنجوين،جامعة أكسفورد، برطانيا، 2001.

[2]: Duerrenperger warning، **تدخل الحكومات في القطاع العام**، الطبعة الأولى، دار النشر ديل، جامعة كاليفورنيا، امريكا، 2009.

- **منهجية وأداة الدراسة:**

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على استراتيجيات واليات تعزيز الحوكمة بالإضافة إلى تحليل الاتجاهات العالمية الخاصة بها.

توصلت الدراسة:

✓ الاعتماد على تطبيق الاستراتيجيات ومفاهيم ا لرؤية الحديثة مع تعزيز ممارسة الحوكمة التي ساهمت في ارتفاع كفاءة الإدارة بمؤسسات التعليم العالي.

4. دراسة Highe ، تحديد مسارات السياسة التعليمة الجديدة في المدارس، 2014، حيث تمحورت هذه الاشكالية في التعرف على النظام الجديد لحكم التعليم في ظل الحوكمة[1].

هدفت الدراسة إلى:

✓ تحديد مسارات التعليمية في المدارس.

✓ معرفة النظام الجديد للتعليم في ظل الحوكمة.

✓ دور التعليم العالي في الحوكمة

– منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي من خلال تحديد دور التعليم في الحوكمة.

توصلت الدراسة إلى:

✓ دور الجامعات في الحوكمة.

✓ تحديد أهم المسارات التعليمية الجديدة في المدارس.

✓ الوصول لنظام التعليمي الجديد في ظل الحوكمة.

5. دراسة: Kaput معرفة البنية التحتية التي تتضمن الملاعب ومرافق المكتبة والمختبرات ومراكز الحاسوب والتكنولوجيا والالات والادوات والمعدات، 2019[2].

هدفت الدراسة إلى:

✓ دراسة ومعرفة أهم مرتكزات البنية التحتية

✓ معرفة المعلومات عن البنية التحتية

- **منهجية وأداة الدراسة:**

[1] Higher، **تحديد مسارات السياسة التعليمة الجديدة في المدارس**، دار النشر ألكا ، الطبعة الأولى، جامعة بروكسل، بلجيكا، 2014.

[2] Kaput ، **معرفة البنية التحتية التي تتضمن الملاعب ومرافق المكتبة والمختبرات ومراكز الحاسوب والتكنولوجيا والالات والادوات والمعدات**، دراسة حالة، رسالة ماجستر، الطبعة الأولى، دار السك والطباعة الوطنية الإيطالية، جامعة ميلانو، ايطاليا، 2019.

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي من خلال معرفة أهم مرتكزات البنية التحتية ومعلومات الخاصة بها.

توصلت الدراسة:

✓ ساهمت في تطوير البنية التحتية وقدرة الأفراد على القيام بواجباتهم الوظيفية بشكل مناسب.

6. **دراسة رحمة**، دور التعليم في التنمية المحلية المستدامة، حيث تمحورت اشكالية هذه الدراسة في تحديد علاقة جدلية مابين التعليم والتنمية 2019[1].

هدفت هذه الدراسة إلى.

✓ وجود علاقة جدلية بين التعليم والتنمية.

✓ اعتبار التعليم الرافد الأساسي في مجال دعم مسيرة التنمية المحلية.

➢ **منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية وجداول الموضحة لواقع حال التنمية المحلية وتطور التعليم والصحة.

توصلت الدراسة إلى:

✓ الاعتماد على التعليم في دعم مسيرة التنمية المحلية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة امكانية الدولة في الانفاق على التعليم في كافة المراحل.

✓ إبرار العلاقة جدلية بين التعليم والتنمية.

7. دراسة: Marin el al، قضايا المتعلقة بتأثير وجود سياسات واليات ضمان جودة وتدابير تعزيز التنمية 2020، حيث تمحورت اشكالية هذه الدراسة في معرفة كيفية دعم التنمية المحلية والبنية التحتية على مستوى التعليم[2].

هدفت هذه الدراسة إلى:

✓ دراسة وتحليل سياسات واليات لضمان جودة التعليم

✓ التعرف على أهم العوامل واليات التي ساهمت في جودة التعليم

➢ **منهجية وأداة الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل سياسات واليات لضمان جودة التعليم. مع التعرف على أهم العوامل واليات التي ساهمت في تحقيقها.

توصلت الدراسة:

[1] رحمة واخرون، **دور التعليم في التنمية المحلية المستدامة**، مجلة الجامعة ساو بالو، مجلد19، العدد 04، برازيل، 2019.

[2] Marin el al، **قضايا المتعلقة بتأثير وجود سياسات واليات ضمان جودة وتدابير تعزيز التنمية**، الطبعة الثانية، دار لنكس إيديشنس، جامعة كمبلوتسني مدريد، اسبانيا ، 2020.

✓ ساهمت الدراسة في تحديد أهمية البنية التحتية لضمان استدامة نظام التعليم.

8. **دراسة ehikioya**، تحديد العوامل المحددة للإنفاق العام على الرعاية الصحية، حيث تمحورت اشكالية هذه الدراسة في معرفة المهام والسلوكيات التي تعكس الكفاءات الضروري لنجاح التعليم.

هدفت هذه الدراسة إلى [1]

✓ تحديد السلوكيات والمهام والاعتقادات والمهام التي تعكس كفاءات الضرورية لنجاح عينة من المدرسين الجامعيين.

✓ تقسيم هيئة التدريس إلى عدة أقسام.

✓ إبراز تصنيفات فرعية التي تؤدي إلى نجاح عملية التدريس.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على الدراسات النظرية والمنهج الوصفي وذلك من خلال تحديد السلوكيات والمهام من أجل نجاح السياسة التعليمية وتصنيف هيئة التدريس إلى عدة تصنيفات فرعية التي تؤدي إلى نجاح عملية التدريس.

توصلت الدراسة إلى:

✓ تحديد بيان المهام والسلوكيات التي تساهم في ظهور الكفاءات الضرورية لنجاح التعليم بكافة مستوياتهم، حيث تم بيان 64 مهمة تعليمية متضامنة بعضو هيئة التدريس وتقسيمها من أجل نجاح عملية التدريس.

[1] Ehikioya، **تحديد العوامل المحددة للإنفاق العام على الرعاية الصحية**، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال، مجلد 05، العدد07، إيطاليا، 2020.

خلاصة الفصل:

ان تحقيق التنمية تعني تنمية الفرد من خلال رفع المهارات والقدرات والتدريب عن طريق الإهتمام بالتعليم من خلال الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نظرا لكونه هو المسؤول على إعداد كوادر فعالة يمكنها التعايش مع بيئة الأعمال والصحة التي تعتبر عنصر جد مهم في بيئة الأعمال والتنمة وتوفر المقومات الأخرى، حيث ان تاثير البحث العلمي في تطور المجتمعات سياسياً إقتصاديا إجتماعيا، من خلال مساهمة في رفع مستوى الإنجازات العلمية للإرتقاء بمختلف التخصصات والأساليب التي تؤثر في رفع مستوى التنمية المحلية والتي تحتل أولوية هامة في تقدم المجتمعات وتحسين أيضا نظم الصحة للحفاظ على صحة المواطنين، مما يعزز التنمية المحلية.

الفصل الثاني

اثر سياسات التعليم والصحة على التنمية المحلية للإقتصاد الجزائري في ظل بيئة الاعمال 2021-1990

(دراسة تطبيقية باستخدام نموذج ARDL)

تمهيد الفصل:

ان تحقيق التنمية تعني تنمية الفرد من خلال رفع المهارات والقدرات والتدريب عن طريق الإهتمام بالتعليم من خلال الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نظرا لكونه هو المسؤول على إعداد كوادر فعالة يمكنها التعايش مع بيئة الأعمال والصحة التي تعتبر عنصر جد مهم في بيئة الأعمال.

والجزائر سعيا منها لتحقيق التنمية المحلية أقدمت على خطوة بارزة للنهوض بالإقتصاد الوطني، حيث بذلت مجموعة من المجهودات تمثلت في إصلاحات جذرية خلال الفترة 1990-2021 للوصول للتنيمة محلية مستدامة شملتها إصلاحات في سياسة التعليم والصحة، ولهذا سنوضح تلك الإصلاحات والسياسات التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال الفترة (1990-2021)، وباعتماد على دراسة قياسية توضح اثر سياسات الصحة والتعليم على التنمية مستخدمين نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: دور سياسات التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية ضمن إطار التنمية المحلية للإقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: صياغة النموذج يوضح اثر سياسات التعليم والصحة على التنمية المحلية.

المبحث الثالث: تحليل النتائج

المبحث الأول: دور الإصلاحات الإقتصادية في دعم سياسات التعليم والصحة ضمن إطار التنمية المحلية للاقتصاد الجزائري

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا هاما في الفكر الاقتصادي، وسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والحركات الإجتماعية، بعتبارها مدخلا لنقل المجتمع من الركود إلى التقدم في طريق النمو الإرتقاء للأفضل بفضل جهود السكان المحلين وبمساندة الهيئات الحكومية.

المطلب الأول: الإصلاحات ومساهمة القطاعات الإقتصادية في ظل التنمية المحلية بالجزائر

تساهم القطاعات الإقتصادية (المحروقات و الصناعة و الفلاحة و البناء والأشغال العمومية والخدمات خارج الإدارة العمومية) التي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي يقاس من خلاله معدل النمو المقترن للتنمية المحلية، ومن أجل تحيسن أداء بيئة أعمال ورفع موقعها وترتيبها ضمن المؤشرات الدولية.

اولا-تحليل معدل النمو ومساهمة القطاعات الإقتصادية في ظل تكوين الناتج والقيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000.

1. تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر

خلال السنوات 2000 الى غاية 2021، فان الجزائر سجلت ما يقارب في متوسط هذه الفترة 10704 مليون دولار امريكي من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ولكن على رغم مسيرة الاصلاح التي امتدت لعقود طويلة يلاحظ تذبذب في معدلات النمو المحققة، بالمقابل الارتفاع الكبير في تدفقات عائدات تصدير البترول و النمو السريع في اتجاهات الإنفاق العام في هذه البلدان يطرح مشكلة إدارة هذه المداخيل.

شكل (1): بيانات الناتج المحلي الإجمالي

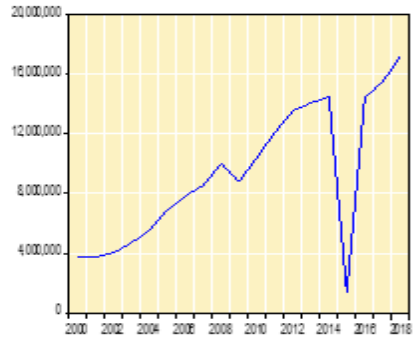

شكل (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج

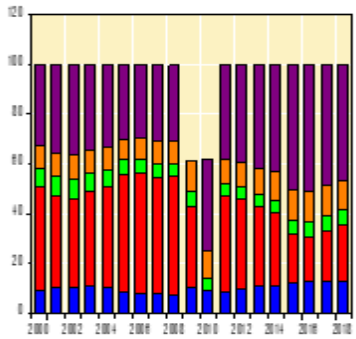

شكل (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة

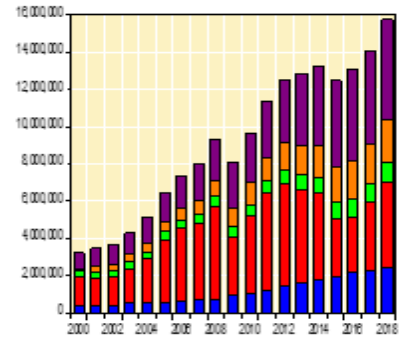

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

من خلال الشكل (1) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1990حقق بقيمة 3550 مليارد ج وذلك راجع لظروف البلد في تلك الفترة ثم إنتقل في سنة 1991 الى 3422.6 مليار دج بسبب أيضا بسبب العشرية التي عاشتها أثرت على الناتج المحلي بالإنخفاض، وبحلول سنة 2000 شهد الناتج المحلي إرتفاع محسوس حيث بلغ 3541.1 مليار دج نظرا لتحسن الأوضاع السياسية للجزائر، أما في سنة 2001 عرف الناتج المحلي الإجمالي أيضا إرتفاع إلى مايقدر بـ 3600.4 مليار دج بسبب الإصلاحات التنموية التي تبنتها الدولة من سنة 2001–2019، حيث سجلت سنة 2019 إنخفاض الى4500.4 مليار دج نظرا للوضع السياسي وكذا تداعيات إنتشار الأزمة الصحية أزمة (كوفيد–19).

ثانيا–مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي والقيمة المضافة.

قطاع المحروقات: إن الجزائر من الدول التي تتمتع بالمادة الخام البترول والتي تعتبر أهم مورد طبيعي يميزها عن باقي الدول ويعتبر أيضا أهم مورد المالية الدولة، حيث كان الإعتماد على قطاع المحروقات في سنة 2000 يقدر بـ 41.9% نظرا لإرتفاع سعر البترول. أما في سنة 2001 كانت نسبة مساهة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي بـ 36.7% بسب إنخفاض سعر البترول، اما سنة 2008 كانت نسبة حوالي47.9% نظرا إرتفاع سعر البترول، وفي ظل سنوات 2012 و2013 و2014 نجد أن نسبة مساهمة المحروقات وصلت إلى 36.6% و32.2%و 29.1% على التوالي، لكن في سنة 2018 تراجعت قيمة المساهمة الى 23.2%.

–قطاع الفلاحة: بعد الإعلان على على قانون 87–19 الذي سمح للمواطنين حق الإنتفاع من الأراضي الزراعية بغية تحقيق إنتاج زراعي المحلي لتطوير الإقتصاد حيث في سنة 2000 وضعت الجزائر برنامج المخطط الوطني للتنمية الذي رفع من مساهمة قطاع الفلاحة في النمو الإقتصادي فكانت النسبة هذا القطاع 9%، ومن أسباب إرتفاع النسبة هو نجاح تطبيق المخطط الوطني، وكذلك في سنة 2001 عرف قطاع االفلاحة زيادة في المساهمة بـ 10.5%، أما في سنة 2008 شهد قطاع الفلاحة إنخفاض في نسبة إلى 7% وهذا راجع لبرنامج التكميلي لدعم نمو الاقتصادي 2005–2009 الذي صرف النظر بعض الشيء على قطاع الفلاحة والتوجه لقطاعات أخرى، وخلال السنوات الممتدة من سنة 2012 لغاية 2018 تراوحت قيمة المساهمة ما بين 9.4 و12.4.

–قطاع الصناعة: مع بروز النهضة الأسيوية و تحول العالم حول الإقتصاد الإنتاجي،فلم تفت الفرصة للدخول على الجزائر لدخول عالم الصناعة: حيث ساهم قطاع الصناعة سنة 2000 بسنة بـ 7.5% وذلك بعد تحسن الأوضاع الإجتماعية والسياسية للبلاد، لكن سنة 2008 شهد قطاع الصناعة إنخفاض في نسبة المساهمة إلى 5% بسبب بداية الأزمة المالية التي ظهرت سنة 2008، وفي ظل البرانامج التنموي الممتد من سنة 2010–

2014 إرتفعت نسبة مساهمة حيث بلغت النسبة 5.2% بسبب البرامج الإصلاحية التي طرأت على الإقتصاد الجزائري بعد إنخفاض أسعار البترول، لتستقر نسبة عند 5.8% سنة 2018.

بينما بناء والاشغال عمومية شكلت في المتوسط ما نسبته 10.95% خلال فترة 2000-2020، اما خدمات خارج الإدارة العمومية بلغ متوسطها 27.67% لنفس الفترة، كل هذه النسب تدل على افتقاد إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا

ثالثا-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ظل البرمج التنموية في الجزائر 1990-2021

منذ بداية القرن الحالي شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة تنموية جديدة، اختلفت تماما عن ما كان يطبق سابقا، سميت هذه السياسة سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال مجموعة من البرامج الخماسية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004) حيث خصصت ميزانية 525 مليار دج، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وخصصت له ميزانية قدرت بـ 14209.9 مليار دج، اما برنامج توطيد النمو الإقتصادي "برنامج التنمية الخماسي"(2010-2014) بلغت ميزانيته 15059.5 مليار دج، بينما برنامج 2015-2019 بلغت نسبة التجهيزات من سنة 2015 الى 2017 ما يقارب 6727 مليار دج، وهو ما يوضحه الجدول (1).

شكل (4): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

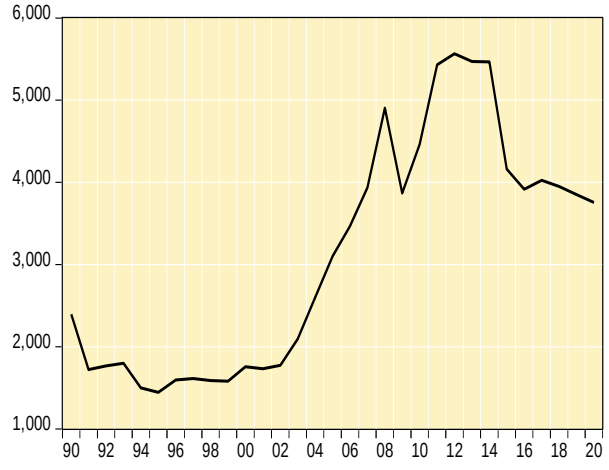

جدول (1): معطيات حول برامج التنمية

البرنامج	المبلغ بالدينار
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	525
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	14209,9
البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	15059.5
مجموع ميزانيات التجهيز 2015-2017	6727
مجموع البرامج 2001-2017	36521.4

المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، مخطط عمل الحكومة، الجزائر، سبتمبر 2017.

- البنك العالمي (WDI)، والديوان الوطني للإحصائيات(O.N.S).

نلاحظ من خلال الشكل (4) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي يستجيب لتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي حيث نجده سنة 1990 يقدر بـ 2394,4 دولار، زمع بداية الالفية الجديدة وتحول الجزائر الى الإصلاحات

قصد تنمية حقق نصيب الفرد قيمة 1732.8 دولار، ليشهد بعد ذلك ارتفاع الى 5471.1 دولار سنة 2013، ومع توجه الدولة الى سياسة ترشيد النفقات بعد منتصف سنة 2014 حقق نصيب الفرد من الناتج ما قيمته 3916.88 دولار مما يعكس تراجع.

رابعا–تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة بالمليار دج في الجزائر 1990–2021.

الجزائر من ضمن الدول الريعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تسير نفقاتها العامة حيث أصبح إقتصادها مرهون بسعر هذا المورد الخام خصوصا بعد تأميم المحروقات سنة 1971 وعودة السيطرة التامة للدولة، والاشكال التالية توضح تطور طل من الإيرادات والنفقات وسعر البترول.

الشكل رقم (5): تطور اجمالي النفقات العامة والايرادات وسعر البترول في الجزائر (1990–2021)

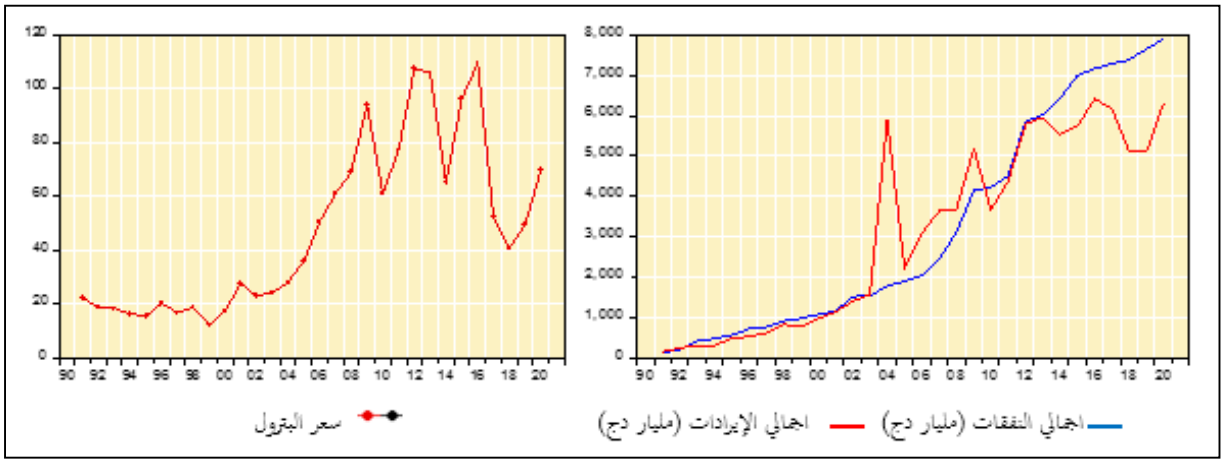

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، والبنك الدولي.

في سنة 1990 بلغ إجمالي الإيرادات قيمة 152.5 ملياردج ووصل سعر البترول إلى 22. 26 دولار للبرميل نتيجة الغزو العراقي للكويت نظرا لانها واحدة من دول الأبك والنفقات العامة قدرت بـ 136.5مليار دج فما نستنتجه أن إجمالي الإيرادات فقد غطى كل النفقات بسبب سعر البترول.

وفي سنة 2001 عرف سعر البترول إنخفاض وصل أنذاك إلى 23. 12 دولار للبرميل بسبب حرب الأمريكان على العراق التي تعتبر من أبرز الدول المنتجة، وكذلك ظهور النهضة الأسيوية وأيضا إضراب الشركات النفط البيترولية، لكن الإيرادات الاقتصاد الجزائري لم تشهد إرتفاع محلوظ فقد إرتفعت بمقدار طفيف حيث بلغت 1395.8 مليار دج، أما النفقات العامة بلغت حوالي 1519.3 مليار دج، وهنا نجد أن الإيرادت لم تستطع أن تغطي تلك النفقات المتزايدة نتيجة لظهور البرنامج التنموي 2001–2004.

أما سنة 2009 قد سبقت هذة السنة أزمة مالية سنة 2008 التي أثرت على سعر البترول فبلغ في تلك السنة 61 دولار للبرميل لكن الإيرادات إرتفعت إلى قيمة 3672.9 مليار دج رغم الزيادة فلم تسطيع تغطية النفقات التي تقدر بـ 4224.8 مليار دج ويرجع سبب تزايد النفقات إلى البرنامج التنموي الثاني في جزائر من 2005–2009.

وفي سنة 2011 عرفت الدول العربية مثل سوريا وليبيا واليمن إضطرابات (سياسية، إجماعية، إقتصادية) مما سبب توقف في الإمداد حيث إرتفع السعر لـ 107.5 دولار للبرميل، أما النفقات بقيت في تزايد مستمر بلغت 5853.6 مليار دج.

سنة 2016 مع إستقرار ثمن البترول عندى مستوى معين راجعا إلى وفرة العرض وأيضا قيام أمريكة برفعى الحظر عن التصدير إنتشار الطاقات البديلة، وظلت قيمة النفقات في تزايد وصلت الى 7383.6مليار دج، وبحلول سنة 2019 وصل سعر البترول 65.22 دولار للبرميل وحققت الإيرادات ما قيمته 5534.09 مليار دولار، بينما النفقات بلغت 6429.52 ملياردج.

المطلب الثاني: مستويات الإنفاق على التعليم والصحة في ظل البرامج التنموية في الجزائر

أولا- الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة (1990-2021).

يعتبر رأس المال البشري جوهر التنمية البشرية، والإهتمام به يقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن بين أولى خطوات التنمية البشرية هي الإنفاق الحكومي على مجالين التعليم والصحة لأنهما أساس التنمية لأن لهما تأثير إجابي في تحقيقها، حيث يلعب الإنفاق الحكومي دور أساسي في توفير الخدامات التعليمية والصحية فالجزائر قد خصصت نسبة لهما من الناتج المحلي الإجمالي منذ التسعينات الى يومنا هذا.

شكل (6): الانفاق على التعليم (%)، كنسبة من الناتج

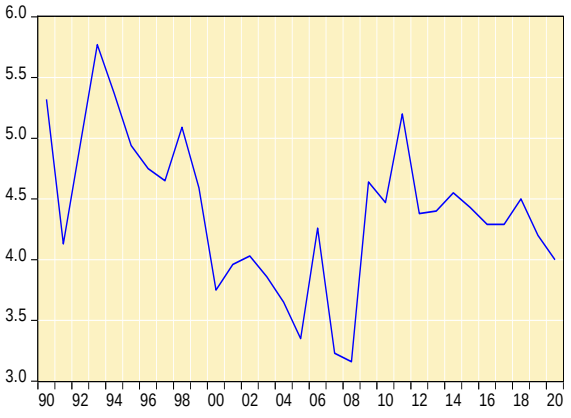

شكل (7): الانفاق على الصحة (%)، كنسبة من الناتج

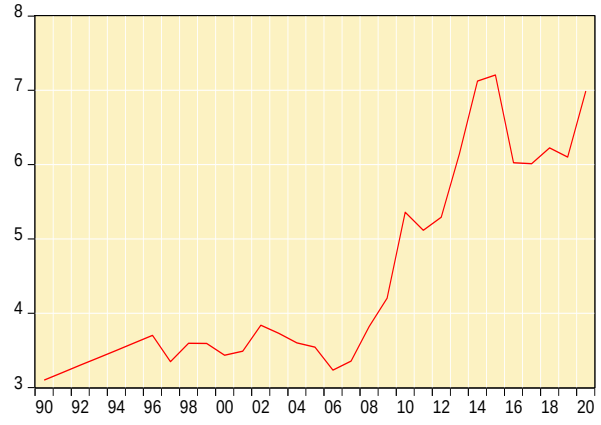

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، والبنك الدولي.

من خلال الاشكال السابقة نلاحظ ان الإنفاق على التعليم في سنوات التسعينيات لاقى إهتمام كبير من أجل تحسين المستوى التعلمي وتقليل نسبة الجهل التي خلفتها الفترة السابقة، ومع بداية سنة 2000 وبدخول البرامج التنموية متمثلة في البرنامج الأول برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 الذي خفض في نسبة الإنفاق على التعليم الى نسبة 3.5% بسبب توجه إهتمامه لقطاعات أخرى، أمافي ظل البرنامج التنموي

الثاني من الفترة 2005-2009 عرف الإنفاق على التعليم تراجع في سنة 2007 وبلغت النسبة 3.23% ثم أنخفضت الى 3.16% بسبب توجه الى إصلاحات على مختلف قطاعات، وعرف الإنفاق على التعليم في ظل البرنامج التنموي الثالث من 2010-2014 توسع في نسبة الإنفاق على التعليم حيث كانت في سنتين 2012و 2014 تقدر بـ 4.38%و 4.55% على التوالي نظرا كونه أحد القطاعات التي إهتم بإصلاحها، أما البرنامج الرابع وهو الأخير الذي قلص من نسبة الإنفاق على التعليم في الفترة مابين 2015-2017، وتوجه للأنفاق على باقي القطاعات عرفت نسبة الإنقاق على التعليم إنخفاض في سنة 2016 تناقصت إلى 4.29% خاصة في ظل توجه الدولة الى تبني سياسة التقشف.

– الإنفاق على الصحة في ظل البرامج التنموية في الجزائر:

شهدت المظومة الصحية عدة تغيرات في حقبة التسعنيات خصوص بعد الأزمة المالية لسنة (1986) التي تسببت في تراجع كبير في الإرادات النفطية وركود في الإقتصاد الوطني، مما أثر على جوانب الحياة وخاصة الظروف الصحية نتيجة وجود عجز مالي، ونظرا لتطبيق سياسة الصحة المجانية في جزائر منذ 1974 مما أثر على عمل المؤسسات الصحية نتيجة إرتفاع التكاليف.

وقد بلغت في حقبة التسعينات نسبة الإنفاق على الصحة خاصة سنة 1996 حوالي 3.70%، وفي سنة 2000 عرفت فيها نسبة الانفاق 3.43%، وقد شهد قطاع الصحة إرتفاع في نسبته من الإنفاق خلال تطبيق البرنامج التنموي الثاني 2005-2009، الذي اولها إهتمام من أجل تحسين الخدمات الصحية وهذا ما يتضح من سنة 2007-2008 والتي تراوحت نسبها من 3.35 % الى 3.82%.

اما الإنفاق على الصحة خلال البرنامج التنموي 2015-2019 شهدت نسبة الانفاق على الصحة سنة 2016 إرتفاع حيث بلغت 6.02%، وفي سنة 2019 إستفادت من برامج موسعة خلال تنظيم الخدمات العلاجية وعصرنة الهياكل الصحية نظرا لإنتشار الإزمة الصحية التي إمتدت من 2019-2021 بلغت النسبة 6.10%.

المطلب الثالث:تأثير سياسات التعليم والصحة في تحقيق الإستدامة لتنمية المحلية ودعمها

أولا: نجاعة السياسات االتعليمة وعلاقتها بمستوايات الإنفاق على التعليم في الجزائر

يمثل التعليم الركيزة الأساسية في تقدم الأمم فهو الذي يجسد النظريات العلمية الفاعلة في مختلف جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ويستخلص منها ما يعود بالنفع المادي و المعنوي على المجتمع، حيث تحقيق التنمية يعتمد على تنمية الفرد من خلال رفع المهارات والقدرات والتدريب عن طريق الإهتمام بالتعليم والصحة، وهذا يظهر من خلال مستويات الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نظرا لكونه هو المسؤول على إعداد كوادر فعالة، والمتمتعة بالصحة الجيدة في ظل توافر المنظومة الصحية الشاملة.

1. نسبة إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي من إجمالي الملتحقين بالتعليم (الابتدائي والثانوي) في الجزائر

منذ الإستقلال سنة 1962 عرف قطاع التعليم إقبال كبير للتلاميذ خصوصا في طور التعليم الإبتدائي الذي شهد توافد كبير حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التعليم الإبتدائي أكبر بكثير من نسبة الإلتحاق بالتعليم الثانوي خصوصا في سنوات التسعينيات، وبدخول الإصلاحات التي شهدتها المنظومة التربوية والأصلاحات الإجتماعية الإقصادية بحلول قرن الألفين زادت نسبة التوافد في كلا الطورين وهذا راجع لأهمية التعليم في الحياة اليومية الحياة الإقتصادية والأجتماعية.

إن المتتبع لتطور قطاع التعليم العالي بالجزائر[1]، سيلاحظ التطور السريع لمختلف مكونات ومؤشرات هذا القطاع سواء على الصعيد البشري (الطلبة، الأساتذة) أو المادي (المؤسسات الجامعية) أو المالي (الميزانية) و تتمثل مؤشرات سياسات التعليم في مايلي:

– تطور ميزانية التعليم العال؛ – تطور عدد الطلبة المسجلين؛ –تطور أعضاء الهيئة التدريسية.

لقد تطورت الهياكل التعليمية بشكل ملحوظ فلقد وفرت الشبكة الجامعية حوالي 106 مؤسسة التعليم العالي موزعة على كامل القطر الوطني ومقسمة على النحو التالي (50جامعة، 13 مركزا جامعيا، 20 مدرسة وطنية، 11 مدارس عليا، 11 مدارس عليا للأساتذة وملحقتين)، والاشكال التالية توضح عدد المدرجين في التعليم.

شكل (8): المدرجين في التعليم الابتدائي

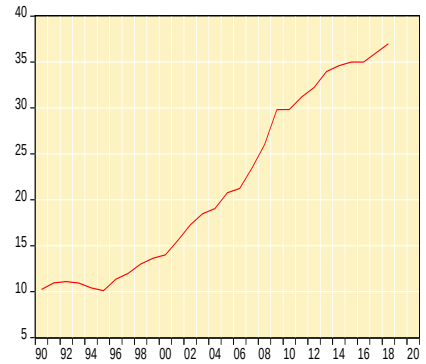

شكل (9): المدرجين في التعليم الثانوي

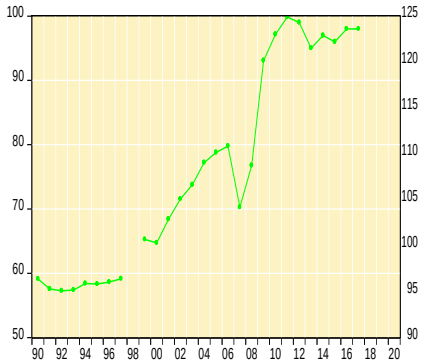

شكل (10): المدرجين في التعليم العالي

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، والبنك الدولي.

قد بلغت نسبة الطلبة المسجلين في الجامعات خلال الموسم 1990-1991 حوالي 10.24%[2]، من إجمالي الملتحقين بالتعليم (الابتدائي والثانوي)، لينتقل إلى 10.96%، أما بحلول سنة 2001 وفي ظل تحسن الظروف الإجتماعية والإقتصادية للبلاد، وأيضا تحسن المستوي المعيشي لأفراد ازدادت معدلات الالتحاق الى التعليم العالي إلى15.56%، لتواصل الارتفاع ففي سنة 2007 سجلت نسبة 23.48%، وبمرور السنوات تزايد توافد الطلبة للجامعات حيث بلغت نسبة إلى 34.59%، وتدل معدلات الإلتحاق بالجامعة على

[1] سليمان سعيد أحمد، **الحال الراهن للدراسات التربوية الكيفية في مصر**، مجلة التربية المعاصرة، مجلد 02، العدد 04، مصر، 2007، ص5.

[2] بيانات محصل عليها من البنك العالمي، نسبة من إجمالي الملتحقين بالتعليم (الابتدائي والثانوي)

ارتفاع معدل النجاح في شهادة البكالوريا و رغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة، و الحصول على شهادة جامعية تسهل أكثر عملية الإدماج في سوق العمل نظرا لإهمية الشهادات الجامعية في سوق العمل وتوسع بيئة الإعمال في مجال الوظيفة.

2. مؤشرات حول التربية الوطنية والتعليم العالي في الجزائر المحصلة في الفترة 2000–2021

كنتيجة لتحسن الظروف الإجتماعية الإقتصادية للجزائر شهد قطاع التعليم توافد كبير للتلاميذ بغية تلقي التعليم الأساسي، حيث نجد أن سنة 1990 الملتحقين بالتعليم الإبتدائي 92.07% من اجمالي الملتحقين بالتعليم (الابتدائي والثانوي)، أما الثانوي فكانت 59.12% لكن نسبة الإنفاق بلغت 5.32% لكنها لم تكن كافية لتغطية نفقات التعليم نتيجة الكم الهائل للملتحقين، سنة 2000 بلغت نسبة الإلتحاق حوالي 64.72%، اما نسبة الإلتحاق في الإبتدائي 104.52% من إجمالي الملتحقين بالتعليم (الابتدائي والثانوي) وهذا راجع لتوجه الدولة للإنفاق على قطاع وفي ظل الإصلاحات التنموية حيث بلغت نسبة الانفاق 3.75% في ظل البرنامج التنمية 2000-2004، ومع الإنتقال للبرنامج الثاني من 2005-2009 حققت نسبة الملتحقين في الثانوي 70.28% أما الإنفاق كان 3.16%.

وبحلول سنة 2014 مع دخول البرنامج التنموي الثالث ومع تراجع مداخيل الدولة منتصف هذه السنة الا ان الانفاق على التعليم زادن نسبته والتي بلغت 4.55%، وسنة 2017 حوالي 4.29%.

المطلب الرابع: التنمية المحلية ومؤشر الصحة والتعليم في الجزائر ضمن إصلاحات بيئة الأعمال الخصائص المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الاستثمار

أولا. الخصائص المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الإستثمار

تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المحلية المستدامة المرتبطة به بشكل عام، ويمكن القول على أن العلاقة ما بين مستويات الاستثمار ومعدلات النمو تختلف درجة وضوحها بمقارنتها مع الدول الأخرى وذلك راجع إلى عدة اسباب، حيث الاستثمار المحلي انتقل من معدل 26.97% سنة 1990 خلال تدخل المؤسسات المالية والنقدية الدولية وتقديم التمويل لفترة التسعينات لتشهد بعدها فترة الالفية التمويل المحلي في اطار التنمية المحلية بنسبة 29.56% سنة 2018، وطيلة هذه الفترة شهدت نسبته تذبذب وبمتوسط قدر بـ 28.75% وهي نسبة تعكس مدى حجم الاستثمارات التي قامت بها الدولة من اجل تحقيق التنمية

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أساسيا للتمويل الدولي بالنسبة للدول النامية الأمر الذي جعلها اليوم تسعى إلى اجتذابه بطرق عديدة كإصدار القوانين والتنظيمات المشجعة للمستثمر الأجنبي وتهيئة البنية

القاعدية ومدى إهتمام الدولة المضيفة بتنمية الموارد البشرية لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم حوافز المالية و التمويلية.

ثانيا. بيئة الأعمال

من الحوافز التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة تقديم جميع التسهيلات الانتمائية والاعفاءات الضريبة للمستثمر الاجنبي لتشجيعه على اقامة المشاريع، والجدول التالي يوضح المشاريع الجديدة الأجنبية الواردة الى منطقة دول العربية والجزائر.

الجدول رقم (2): المشاريع الجديدة الأجنبية الواردة الى منطقة دول العربية والجزائر خلال الفترة 2003–2019.

	الفترة 2003 –2018				2019
	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات	عدد المشاريع
منطقة دول العربية	13894	1204061	2014230	10925	1092
الجزائر	439	75400	116911	356	24

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019.

من خلال الجدول السابق يظهر لنا أنه تم جذب حوالي 13894 مشروع للمنطقة العربية خلال الفترة 2003 الى 2018، حيث حققت عدد المشاريع الأجنبية الواردة الى الجزائر حوالي 439 مشروع لنفس الفترة أي بنسبة 3.15% من اجمالي هذه المشاريع وهي نسبة متدنية كثيرا، حققت منها 116911 وظيفة.

اما سنة 2019 شهدت الجزائر تدفق عدد المشاريع بحوالي 2.19% من اجمالي المشاريع الانبية الواردة الى الدول العربية، مما يدل على ضعف بيئة الاعمال في توفير المناخ المناسب.

ثالثا. مؤشرات التنافسية ومؤشر الصحة والتعليم، التعليم العالي والتدريب وانعكساتها على التنمية في الجزائر 2006–2021

يعتبر تقرير التنافسية العالمي أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص في البلدان المختلفة كما تمكن من عقد المقارنات خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرة على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة.

الجدول رقم (3): مؤشرات التنافسية ومؤشر الصحة والتعليم، التعليم العالي والتدريب في الجزائر 2006–2019.

	مؤشر التنافسية		الصحة والتعليم الاساسي		التعليم العالي والتدريب	
	القيمة	الرتبة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة
2007– 2006	3.9	125/76	45	6,6	84	3,5
2009 – 2008	3.7	134/99	76	5,3	102	3,3

3,3	102	5,3	77	133/83	3.9	**2010 – 2009**
3,6	98	5,6	77	139/86	4.0	**2011 – 2010**
3,5	101	5,5	82	142/87	4.0	**2012 – 2011**
3,4	108	5,4	93	144/110	3.7	**2013 – 2012**
3,5	101	5,4	92	148/100	3.8	**2014 – 2013**
3,7	98	5,6	81	144/79	4.1	**2015 – 2014**
3,7	99	5,6	81	140/87	4.0	**2016 – 2015**
3,9	96	5,7	73	138/87	4.0	**2017 – 2016**
///	85	///	56	141/89	///	**2019–2018**

المصدر: تقارير التنافسية العالمية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري لا يوفر مناخ إستثماري جاذب للاستثمارات مما انعكس على القدرة التنافسية مقارنة بدول الخليج التي تحتل المراتب الأولى(قطر المرتبة 18من أصل 138 دولة بقيمة 5. 2 والإمارت في المرتبة 16 من أصل 138 بقيمة 5. 3) لسنة 2016–2017 في موشر التنافسية بين الدول.

ومقارنة بدول المغربي العربي (تونس 95من أصل 138 بقيمة 3. 9، والمغرب في المرتبة 70 بقيمة 4. 2) لسنة 2017/2016، وتأتي الجزائر في تصنيف الأخير برتبة 88 أي بقيمة 4. 3 لنفس السنة.

وقد اتحتلت الجزائر المرتبة 45 من بين 125 دولة لمحور الصحة والتعليم الأساسي[1]، خلال سنة 2007/2006 أي بمقدار 6.6، لكن في المقابل سجل محور التعليم العالي والتدريب رتبة 84 وبقيمة 3.5 في ظل مؤشرات تطور بية الاعمال التي حققت رتبة 103 وقيمة 3.4 لنفس السنة، اما مؤشر التنافسية حققت رتبة 125/76 وبقيمة 3.9.

وفي ظل التغيرات التي شهدها الاقتصادي العالمي فلقد حققت الجزائر ضمن مؤشر التنافسية لسنة 2019/2018 رتبة 89 من 141 دولة يعكس تراجع تنافسية الاقتصاد الوطني، وهذا يوضح تأثر محاور خاصة محور الصحة والتعليم واثره على التنمية حيث حقق رتبة 56، بينما التعليم العالي والتدريب حقق 85.

رابعا. التنمية المحلية والصحة والتعليم في الجزائر

إن الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية وارتفاع عدم المساواة هما سمة مشتركة للتحولات في جميع مناطق العالم، وتتميز الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وتشير مؤشرات الحرمان الى جوانب الفقر التي لا يتم حسابها في تقديرات فقر الدخل، والجدول التالي يوضح نسبة السكان في المناطق الريفية والحضرية المحرومين من التعليم والخدمات الصحية.

[1] بيانات من تقارير التنافسية العالمية

الجدول رقم (4):نسبة السكان في المناطق الريفية والحضرية المحرومين من التعليم والخدمات الصحية في الجزائر.

		الارياف	المدن
سنوات التعليم	سنوات التعليم	1.5	0.3
	حضور الأطفال في المدارس	1.5	0.5
الحرمان من الخدمات الصحية	وفيات الأطفال	1.5	0.5
	التغذية	0.4	0.2
الخدمات العامة والسكن اللائق	الكهرباء	0.7	0.1
	تحسين الصرف الصحي	1.5	0.2
	مياه الشرب	1.2	0.2
	الأرضيات	0.7	0.1

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017.

من خلال الجدول السابق يتضح انه خلال البرامج التنموية للفترة 2000-2021، أن تلك الإصلاحات لم تشمل المناطق الريفية نظرا لغياب تطبيقها، مما إنعكس ذلك ببعد المناطق الريفة على التنمية المحلية أثرا بالسلب على المستوى المعيشي في تلك المنطقة بحيث نجد إرتفاع نسبة المحرومين من التعليم تصل (سنوات التعليم ونسبة حضور الأطفال في المدارس بـ 1. 5 مقارنة بـ 0.5 للمناطق الحضرية)، ونظرا لافتقار البنى التحتية التعليمة وغياب الاهتمام بالتنمية الريفية والحرمان من الخدمات الصحية العامة حيث نلاحظ إرتفاع نسبة الوفيات الى 1. 5 مقارنة بـ 0.5، والتغدية للمناطق الريفية سجلت 0.4 مقارنة بـ 0.2 للمدن.

أما الخدمات العامة والسكن اللائق الذي يقاس بتوافر الكهرباء الذي يعتبر من ظروريات الحياة اليومية والحياة الإقتصادية نجد نسبة الحرمان منه تصل لـ 0.7 مقارنة بـ 0.1 للمدن، وتحسين الصرف الصحي 1.5 مقارنة بالمدن 0.2، ومياه الشرب تصل الى 1.2 والارضيات 0.7 للارياف مقارنة بـ 0.2 و 0.1 للمدن، وكل هذا راجع لإرتفاع تكلفة بناء الهياكل قاعدية في المناطق الريفية وأيضا بسبب إهتمام السياسة العامة بمناطق المدن نظرا لدور الذي تلعبه في حيوية الإقتصاد وأيضا بسبب إنتشار وعي أفراد المجتمع لضرورة التعليم وتوافر الصحة.

المبحث الثاني: سياسات التعليم والصحة ودورها في تعزيز التنمية المحلية (دراسة قياسية)

المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

أولا: الاستقرارية

1. الاقتصاد القياسي: استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الاقتصادي النرويجي (Ragnar A. K. Frisch) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد[1].

و بصفة عامة، يمثل الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يستخدم النظرية الاقتصادية، الرياضيات، والنظرية الإحصائية في تحليل العلاقات الاقتصادية، وتتمثل أهدافه الأساسية في[2]:

- اختبار النظرية الاقتصادية.
- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.
- رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية.
- التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية.

1. إستقرارية السلاسل الزمنية

ان السلسلة الزمنية هي عبارة عن سلسلة من الملاحظات عبر الزمن تمثل ظاهرة اقتصادية (الأسعار، المبيعات،...)[3]، وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون انحدارا زائفا" Spurious Regression" أي لا معنى له، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2، زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، إضافة إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي[4].

ومن جهة أخرى، إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإن دراسة سلوكها يكون مقتصرا على الفترة الزمنية محل الاعتبار، وبالتالي لا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى، ونتيجة لذلك فإن استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في أغراض التنبؤ قد تكون له قيمة ضعيفة من الناحية العملية[5].

1.2. اختبارات الاستقرارية:

[1] Humberto Barreto, Frank M. Howland;" Introductory Econometrics: Using Monte Carlo Simulation With Microsoft Excel"; Cambridge University Press; New York; U. S. A; 2006; p. 10 .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص10.

[3] Régis Bourbonnais, Michel Terraza; " Analyse des séries temporelles: Applications à l'économie et à la gestion"; 3e éd. ; Dunod; Paris; 2010: p. 5 .

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 643.

[5] Damodar N. Gujarati; " Basic Econometrics"; op. cit; p. 798 .

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة الزمنية، وتتمثل هذه المعايير في:

1.2.2 دالة الارتباط الذاتي (ACF): Autocorrelation Function

2.2.2 اختبارات جذر الوحدة: Unit Root Teste

اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرارية، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار (السيرورة TS أو DS)، وبالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة[1]، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة إما عن طريق حساب التفاضل أو الفرق (سلاسلDS) أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسل TS)، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة: السلاسل من نوع DS والسلاسل من نوع TS.

1.2.2.3 اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller)

يقوم افترض اختبار Dickey –Fuller الموسع (ADF) على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة وذلك بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية p للمتغير التابع y_t، والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، من المهم تحديد درجة التأخر p المناسبة للمتغير التابع، حيث يمكن تحديد طول فترة التأخر p وفقا لمعيار Akaike (AIC)، أو معيار Schwarz (SC).

ثانيا. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

إن أول خطوة يتم إتباعها قبل إجراء أي إختبار هي دراسة إستقرارية السلاسل، وهذه الأخيرة تحدد لنا درجة التكامل التي من خلالها يمكن أن نستنتج النموذج الذي يمكن إتباعه فيتطلب إجراء إختبارات كالتكامل المشترك لـ "انجل وغرانجر"Engel and Granger جوهانس johansen أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالة ما إذ لم تكن السلاسل مستقرة عند نفس المستوى فيتم إجراء إختبار ARDL في حالة ما كانت السلاسل متكاملة من الدرجة صفر او عند الفرق الأول[2].

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من Pesaranعام 1997، و1998 Shinad and Sun، وكل من 2001 pesaran et At ويتميز هذا الاختبار بانه لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ويرى pesaran ان اختبار الحدود في اطار ARDM يمكن تطبيه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذ كانت مستقرة عند مستوياتها أو متكاملة من الدرجة الاولى او خليط من الاثنيين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة 2، كما ان طريقة Pesaran تتمتع بخصائص

[1] Régis Bourbonnais ;"Econométrie ";op.cit ;p.246

[2] دحماني محمد أدريوش وأخرون، النمو الإقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقنون فانغر بإستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، منشور في مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11-2016، ص 12-13.

افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقانة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر واختبار التكامل المشترك بدلالة دوبر واتسن او اختبار التكامل المشترك ل جوهانس.

إن نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وايضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر إتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل انجل–جرانجر، طريقة جوهانسن، جوهانس–جسلس، ولتحديد طول فترات الابطاء الموزعة (n)، نستخدم عادة معياريين هما(AIC) و (SC)حيث يتم إختبار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و(SC).

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran et Al(2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) اي طريقة اختبار الحدود.

يتضمن إختبار نموذج ARDL في الاول إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلامات الاجل الطويل وكذا معلامات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم إختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الاجل) أي:

$$H_o: B_1 = B_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج.

$$H_o: B_1 = B_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test)، نقوم بمقارنة (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al حيث نجد في الجدول لهذا الاختبار قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبنية لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى، والمتغيرات المتكاملة عند مستواها، أو تكون عند نفس درجة التكامل. فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فغننا نرفض فرضية العدم أي نرفض عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات

الدراسة، اما غذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الادنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

ثالثا. الاختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ

1. اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity: هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم من أجل الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين[1]، من بينها:

1.1. اختبار Goldfeld-Quandt: قدم Goldfeld و Quandt (1965) اختبار لعدم ثبات التباين "Heteroscedasticity"، والذي يعتبر بسيطا غلى حد ما حيث يستخدم على نطاق واسع. ولكن ، هذا الاختبار يشترط أن الباحث يعرف مسبقا المتغير الذي يكون مصدرا لعدم تجانس أو ثبات التباين.

2.1. اختبار ARCH: النماذج من نوع ARCH (Autoregressive Conditional Heteroscedasticity) تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي لديها تقلب (أو تباين أو تغيير) لحظي يعتمد على الماضي، كما يمكن كذلك إجراء تنبؤ ديناميكي للسلسلة الزمنية من حيث المتوسط والتباين.

يستند هذا الاختبار سواءا على اختبار Fischer الكلاسيكي، أو على اختبار مضاعف لاغرانج (LM).

تتمثل الخطوات الأساسية لهذا الاختبار فيما يلي:

1) حساب بواقي نموذج الانحدار (e_t). 2) حساب مربع البواقي (e_t^2).

3) إجراء انحدار ذاتي لمربع البواقي ذات تأخيرات p ، حيث يتم الاحتفاظ بالتأخيرات المعنوية فقط،

2. اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يشير مصطلح الارتباط الذاتي بصفة عامة إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة[2]، وتمثل فرضية إستقلال الأخطاء عن بعضها البعض إحدى الفرضيات الهامة لطريقة المربعات الصغرى العادية، وهي تعني أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقلا عن الخطأ المتعلق بأي مشاهدة أخرى، ويعبر عن ذلك بأن قيمة معامل الارتباط (أو التباين المشترك) بين القيم المتتالية للحد العشوائي تكون مساوية الصفر، وهناك عدة اختبارات يمكن استخدامها للكشف عن وجود الارتباط التسلسلي بين الاخطاء، من بينها:

1.2. اختبار Durbin-Watson:

يسمح اختبار Durbin-Watson (DW) بالكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى

2.2. اختبار Breusch-Godfrey (BG): لتجنب بعض نقائص اختبار Durbin-Watson (DW) للارتباط الذاتي، قدم كل من Breusch و Godfrey اختبارا عاما للارتباط

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص496-498

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،" الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص440

الذاتي[1]، حيث يستند هذا الاختبارFisher على اختبار أو اختبار مضاعف لاغرانج "LM Test"، وهو يسمح بالكشف عن الارتباط الذاتي ذو رتبة أعلى من 1 (الواحد)، ويبقى ساري المفعول في حالة وجود متغير تابع (متغير مفسر) مؤخر بفترات زمنية كمتغير مفسر.

تتمثل الفكرة العامة لهذا الاختبار في البحث عن علاقة معنوية بين المتبقى ونفس المتبقى المؤخر بفترات زمنية.

3. اختبارات التوزيع الطبيعي:

من أجل تشكيل فترات الثقة للتنبؤ، وكذلك من أجل إجراء اختبارات Student على المعلمات، يجب أن يتم التحقق من الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي. اختبار Jarque-Bera (1984)، والذي يستند على المفهوم الخاص بـ Skewness (عدم التماثل) و Kurtosis (التفلطح)، يسمح بالتحقق من أن الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

أولا: صياغة النموذج الدراسة

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة مثل دراسة كل من مجدوب بحوصي وعمار عريس ونضال، ودراسة Carpenter، ودراسة أمال كامل أندراوس واخرون، تم صياغة نموذج التنويع بدلالة الانفاق على الرعاية الصحية، الانفاق على التعليم، حجم السكان، المدرجين في التعليم الابتدائي، مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2021 على النحو التالي:

$$PIB_t = f(SAN_t، EDU_t ،POP_t, EMP_t ،COC_t) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 SAN_t + \beta_2 EDU_t + \beta_3 POP_t + \beta_4 EMP_t + \beta_5 COC_t \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

PIB_t: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

SAN_t : يمثل الانفاق على الرعاية الصحية.

EDU_t: يمثل الانفاق على التعليم

POP_t: يمثل حجم السكان

EMP_t : يمثل المدرجين في التعليم الابتدائي

[1] Damodar N. Gujarati ;op.cit ;p.472

Coc_t: يمثل(Control of Corruption) مكافحة الفساد.

- توصيف النموذج:

الجدول رقم (5): توصيف النموذج

	PIB	SAN	EDU	POP	EMP	COC
Mean	8.114867	1.500624	1.425428	17.37296	4.713176	3.432379
Median	8.273051	1.344916	1.456287	17.36687	4.697096	3.496802
Maximum	8.624276	1.975077	1.648659	17.53681	4.799914	3.688879
Minimum	7.370534	1.174081	1.150572	17.19689	4.585523	2.932885
Std. Dev.	0.445376	0.271571	0.142677	0.100619	0.065599	0.202912
Skewness	-0.558069	0.474386	-0.514211	0.011503	-0.233170	-0.940548
Kurtosis	1.884944	1.709118	2.428130	1.955805	1.963241	3.212523
Jarque-Bera	1.970547	2.031847	1.096211	0.863608	1.023104	2.837086
Probability	0.373337	0.362068	0.578044	0.649337	0.599564	0.242066
Sum	154.1825	28.51185	27.08314	330.0863	89.55034	65.21521
Sum Sq. Dev.	3.570472	1.327516	0.366423	0.182236	0.077459	0.741117
Observations	19	19	19	19	19	19

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (5) نلاحظ متوسط قيمة نصيب الفرد من الناتج بلغ 8.27 خلال الفترة (2021-1990)، بينما المتغيرات المستقلة تراوح المتوسط ما بين (1.34 الى 17.36)، اما الانحراف المعياري لنصيب الفرد من الناتج بلغ قيمته 0.44 لنفس الفترة وقد سجل اعلى قيمة له من بين المتغيرات، ونلاحظ أيضا أن متغيرات الدراسة تتبع توزيع طبيعي عادة (Prob Jarque-Bera> % 5).

مصفوفة الارتباط :

الجدول رقم (6): مصفوفة الارتباط

	PIB	SAN	EDU	POP	EMP	COC
PIB	1.00					
SAN	0.64	1.00				
EDU	0.03	0.45	1.00			
POP	0.83	0.86	0.17	1.00		
EMP	0.85	0.86	0.18	0.98	1.00	
COC	0.67	0.21	-0.01	0.35	0.37	1.00

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول (6) نلاحظ انه يوجد ارتباط قوي ما بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج) والمتغيرات المستقلة، ما عدا ما بين PIB و EDU.

1. الاستقرارية

ومن أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات

الدراسة ومن خلال إدخال اللوغاريتم على متغيرات النموذج (II-2) وهذا من اجل جعل المتغيرات متجانسة و التعبير على معاملتها كمرونة و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 SAN_t + \beta_2 EDU_t + \beta_3 POP_t + \beta_4 EMP_t + \beta_5 COC_t \quad ..(2)$$
$$(+) \qquad (+) \qquad (-) \qquad (+) \qquad (+)$$

جدول رقم (7): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
PIB_t	-0.90	0.77	-5.03	0.0003
SAN_t	-0.16	0.93	-4.28	0.0022
EDU_t	-3.06	0.04	-7.26	0.0000
POP_t	-0.44	0.88	-4.18	0.0042
EMP_t	-1.18	0.66	-5.04	0.0003

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller) لجذر الوحدة يتضح أن قيمة إحصائية أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات وبالتالي يتم قبول العدمية لوجود جذر الوحدة .أي أن هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى ماعدا متغير الانفاق على التعليم (EDU_t) مستقر عند المستوى.

وعند أخذ سلاسل الفروق الأولى لجميع ا لمتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بأن قيمة إحصائية هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I (0) و I(1) .

إذن أكد اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dicky Fuller) أن جميع السلاسل الأصلية مستقرة و متكاملة من الدرجة I(0) و I (1) وبالتالي يمكن المرور إلى إجراء تطبيق منهجية (ARDL)، وهذا الأخير يرتكز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى.

2. اختيار فترة الابطاء المثلى للتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

قبل اجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (HQ, SC,AIC) حيث يمثل AIC (Akaike Information Criterion)، SBC (Schwarz Bayesian Criterion) و HQ (Quinn Criterion) لثلاث نماذج أشعة انحداريه ذاتية VAR(p=0,1,2,3)

الجدول (8): معايير اختبار درجة تأخر VAR.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-442.4624	NA	3.75E+18	59.79499	60.7821	59.97197
1	-308.8015	142.5717*	1.33E+13*	46.77353*	48.75607*	42.75241*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار.

يتضح من الجدول رقم (8) أن درجة التأخير المثلى هي (1) وذلك حسب كل معايير وسنختار معيار AIC لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فان هذه القيمة تمثل فترة الابطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر الى صغر حجم العينة.

الشكل رقم (11): اختيار فترة الابطاء المثلى للنموذج

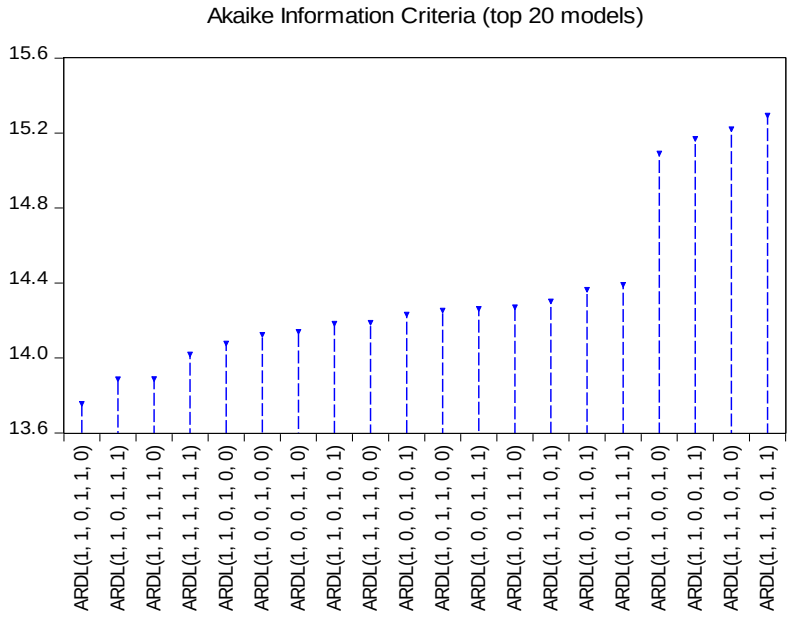

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل يتضح أعلاه ان فترة الإبطاء المثلى هي (1.1.0.1.1.0) وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير نموذج ARDL

3. اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$PIB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \delta_i \Delta PIB_{t_{T-i}} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \Delta SAN_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \omega_i \Delta EDU_{T-I} + \sum_{i=1}^{P} \sigma_i \Delta POP_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \Delta EMP_{t-i} + \sum_{i=1}^{P} \tau_i \Delta COC_{t-i}$$
$$\varphi_1 PIB_T + \varphi_2 SAN_t + \varphi_3 EDU_T + \varphi_4 POP_t + \varphi_5 EMP_t + \varphi_6 COC_t + U_t$$

حيث α،δ، ω، σ، ϑ، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، φ_1، φ_2، φ_3، φ_4، φ_5، φ_6، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

يوضح نموذج ARDL أن البطالة يمكن شرحها عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقا لـ Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_3 = \varphi_2 = \varphi_4 \\ H_0 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود(ARDL wald Tests) و (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

منهج اختبارات الحدود(ARDL wald Tests) و (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

1.3. اختبار الحدود(wald Tests)

جدول (9): اختبار الحدود(wald Tests)

Test Statistic	القيمة	الاحتمال
F_statistic	16.72	0.0003
Chi_square	66.90	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (**wald Tests**)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل) الأجل مقابل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج، أي:

$$\begin{cases} H_0 : C_1 = C_3 = C_2 = C_4 = 0 \\ H_1 : C_1 \neq C_2 \neq C_3 \neq C_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول الذي اقترحه Pesaran and al (2001)، يشير احتمال إحصائية فيشر (0.00) الى انها اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يؤكد رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وهو ما يوضحه الجدول (9) انظر ملحق رقم (9)، وضمن اختبارات الحدود ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل اختبار (Bounds Test) على النحو التالي.

2.3. اختبار الحدود ARDL Bounds Test

جدول (10): اختبار الحدود(Bounds Test)

الإصدار	F-statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	9.16		
القيم المحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 10%	3	2.08	وجود علاقة تكامل مشترك
عند مستوى معنوية 5%	3.38	2.39	
عند مستوى معنوية 1 %	4.15	3.06	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (10) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (9.16) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى (3.38) عند مستوى المعنوية 5%، فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

4. تقدير النموذج وفق مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والبطالة واعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL (1.1.0.1.1.0) هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (11) و (12).

الجدول (11): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	T - المحسوبة	الاحتمال
SAN	-1075.487	-3.659677	0.0052
EDU	-156.6543	-0.628186	0.5455
POP	-0.000715	-2.855446	0.0189
EMP	454.2863	3.723475	0.0047
COC	0.419770	0.016414	0.9873
C	-22224.79	-4.063339	0.0028
P(F-Statistique)=0.0		**F-Statistique =49.43**	
R^2 = 0,98		**DW= 2.01**	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

5. تقدير صيغة تصحيح الخطأ (**ECM**) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (**ARDL**)

الجدول (12) تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
PIB(-1)	2.125911	-1.329652	0.0624
SAN	-1.797867	0.497751	0.1057
SAN(-1)	-2.334024	-2.584612	0.0445
EDU	-0.619488	3.457619	0.5510
POP	3.145660	-7.560698	0.0118
POP(-1)	-3.316136	0.058779	0.0090
EMP	-1.578976	4.668887	0.1488
EMP(-1)	4.701680	3.397620	0.0011
COC	0.016411	-2.061370	0.9873
C	-4.270678	8.593320	0.0021
CointEq(-1)*	-0.632834	-10.33774	0.0000
Cointeq = PIB – 1075.4*SAN -156.65*EDU -0.0007*POP +454.28*EMP+0.41*COC – 22224.9			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

المبحث الثالث: تحليل النتائج

المطلب الأول: التحليل الاحصائي والاقتصادي

أولا: تحليل نتائج على المدى القصير

من خلال جدول رقم (12) نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة و تساوي (0.63-) ومعنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع و المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى.كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.63-) إلى أنه عند انحراف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة قصيرة الأجل (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 63% من ذلك الانحراف خلال الفترة t، وان كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية ما عدا مكافحة الفساد في الفترة الحالية.

ثانيا: تحليل نتائج على المدى الطويل

يتضح من خلال نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج المدى الطويل (ملحق رقم 10)، ان القدرة التفسيرية جيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد[1]، واعتمادا على نتائج التقدير فإن معامل التحديد بلغت نسبته 0.98، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (الرعاية الصحية، الانفاق على التعليم، حجم السكان، المدرجين في التعليم الابتدائي، متغير مكافحة الفساد) تشرح 98% المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج) و2% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

ومن خلال اختبار إحصائية ستودينت (Test de Student)[2] نلاحظ أن كل معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية.

وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat =0 0,05 >)، أما اختبار ديرين (H) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا ما عدا $EDU.COC$، بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى (5%)، ونلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

---

[1] Bourbonnais, Régis. Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés. Dunod, 2015, p 54-55

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص198-197.

– التحليل الاقتصادي للنموذج: اقتصاديا الدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل الانفاق على الرعاية الصحية والانفاق على التعليم وحجم السكان فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) والمتغيرات المستقلة (الانفاق على الرعاية الصحية والانفاق على التعليم وحجم السكان)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية بالنسبة لحجم السكان.

أما معاملات متغير المدرجين في التعليم الابتدائي ومتغير مكافحة الفساد فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي).

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على تفسير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المعادلة على النحو التالي:

– الانفاق على الرعاية الصحية: كل تغير في وحدة واحدة تحدث تغيرا عكسيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 1075.48.

– الانفاق على التعليم: كل تغير في وحدة واحدة تحدث تغيرا عكسيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 156.65

– حجم السكان: كل تغير في وحدة واحدة تحدث تغيرا عكسيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.0007.

– المدرجين في التعليم الابتدائي: كل تغير في وحدة واحدة تحدث تغيرا طرديا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 454.28.

– مكافحة الفساد: كل تغير في وحدة واحدة تحدث تغيرا طرديا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.41.

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية لنموذج

من اجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية:

اولا. اختبار سلسة البواقي

الشكل رقم (12): اختبار استقرارية سلسلة البواقي

Correlogram of Residuals Squared

Date: 05/20/22 Time: 00:01
Sample: 1990 2020
Included observations: 19

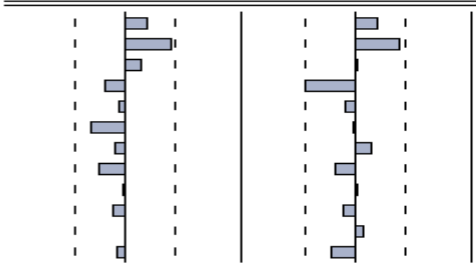

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
1			0.204	0.204	0.9223	0.337
2			0.422	0.397	5.1098	0.078
3			0.150	0.021	5.6729	0.129
4			-0.180	-0.456	6.5341	0.163
5			-0.054	-0.087	6.6156	0.251
6			-0.310	-0.022	9.5702	0.144
7			-0.089	0.151	9.8326	0.198
8			-0.243	-0.188	11.982	0.152
9			-0.024	0.013	12.005	0.213
10			-0.110	-0.100	12.544	0.250
11			0.003	0.073	12.544	0.324
12			-0.079	-0.220	12.896	0.377

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

من خلال الشكل أن احتمال الإحصائية Q-statistique اكبر من 0.05 وهو مؤشر على استقرارية السلسلة البواقي.

ثانيا. اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Nomality Test Jak-Berra

من اجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يمكن الاستعانة باختبار ''جاك بيرا'' الذي يعتمد على معاملي Skewness التناظر و Kurtosis التفلطح ،حيث النتائج على النحو التالي

الجدول (13): يلخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةJarque-BeraNomality test			
فرضية العدم (H_0): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.61	Prob	0.98	Jarque-Bera

المصدر: مخرجات برنامج**Eviews 10**

بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.61 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

ثالثا. اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي عن طريق اختبار Test Breuch-Godfrey Serial Correlation LM

للتأكد من هذا النموذج إن كان يحوي على مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء سيتم اعتماد[1] اختبار بريش قودفري (Breuch-Godfrey)، الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة، وتشير الفرضية الصفرية (H_0) إلى عدم وجود ارتباط الذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة (H_1) الى وجود ارتباط ذاتي بين بواقي، وتتضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): نتائج اختبار سلسلة البواقي

اختبار إرتباط سلسلة البواقي**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**

[1]حسام علي داود وخالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص323.

فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.62	Prob F (1.8)	0.25	F-statistique
0.44	Prob Chi-Square (1)	0.59	Obs*R-au carré

المصدر:مخرجات برنامج**Eviews 10**

يشير اختبار ارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي0.62 هي اكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

رابعا. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

يوجد عديد من الاختبارات المستخدمة[1]في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد منها اختبار أرش (Test ARCH) ووفقا لهذا الاختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى،والجدول التالي يوضح نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار

الجدول رقم (15): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
0.46	Prob F (1.13)	0.5684	F-statistique
0.42	Prob Chi-Square (1)	0.6283	Obs*R-au carré

المصدر: مخرجات برنامج**Eviews 10**

يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.46 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.

خامسا. اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي Ramsey Reset Test

يسمح لنا اختبار (Reset Test) من معرفة فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ، ...) ويرتكز هذا على اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة أن النموذج موصف بشكل جيد أو صحيح والفرضية البديلة(H_1) القائلة بان النموذج غير موصف بشكل جيد.

الجدول (16): نتائج مدى ملائمة النموذجRamsey Reset Test

اختبار مدى ملائمة النموذجRamsey Reset Test			
فرضية العدم (H_0): النموذج محدد بشكل صحيح			
0.0013	Prob	4.83	t-statistique
0.0013	Prob	23.40	F-statistique

المصدر: مخرجات برنامجEviews 10

[1] Régis Bourbonnais, Op, cit, p 156.

يبين اختبار Ramsey أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي أي موصف بشكل غير صحيح، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.013 هي اقل من مستوى المعنوية 5%.

سادسا. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج Stability Test

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ووفقا لـ 1997 Pesaran, M. and Pesaran لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares[1] ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة المنهجية يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95 %.

الشكل رقم. (13) اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

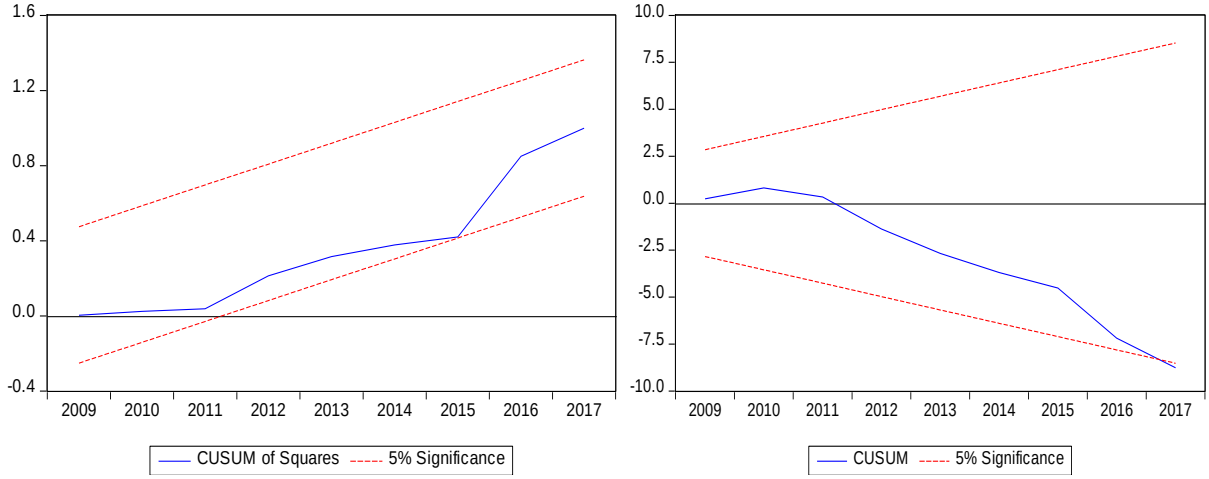

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

[1]Pesaran, H. M., and B. Pesaran. "Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics." (1997): 511.

خلاصة الفصل:

رغم الإصلاحات الإقتصادية والبرامج التنموية ممتدة من 2000-2021، ومن أجل الخروج من دائرة المشكلات والحد منها والنهوض بالاقتصاد الوطني، لقد تبنت الجزائر برامج تنموية عديدة هدفت إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسينه، لضمان النمو الاقتصادي الذي يعمل على تحسين مستوى المعيشي وزيادة الرفاهية، الا انه لم تفلح في تقليص من مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا عدم شمولية التنمية المحلية خاصة على مناطق الريفية، مما عرقل الوصول لتنمية المحلية الشاملة، ورغم تبني سياسات مختلفة على راسها سياسة التعليم والصحة لتعزيز التنمية المحلية الداعمة لبيئة الأعمال، يبقى نصيب الفرد من الناتج المحلي لا يستجب لتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي في ظل توفير الموارد البشرية المؤهلة وهو ما تعكسه الإمكانيات التي سخرت في مجال التعليم.

كما عرف الانفاق على الرعاية الصحية في الجزائر نسب ضئيلة جدا مقارنة بالناتج المحقق للفترة (2021-2000)، ليتم قياس اثر سياسات الصحة والتعليم على التنمية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، تشير النتائج إلى القدرة التفسيرية للنموذج والمقبول احصائيا، حيث أن الانفاق على الرعاية الصحية والانفاق على التعليم وحجم السكان كان لها اثر سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بينما المدرجين في التعليم الابتدائي و مكافحة الفساد فإن لها اثر إيجابي في المدى القصير والطويل.

خاتمة

إن تطور بيئة الأعمال من خلال التحليل السابق، يتضح لنا أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات وإصلاحات كبيرة سعيا منها لرفع النمو الإقتصادي والقيمة المضافة من خلال تقليل مساهمة قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم مصدر لإيرادت الدولة الاقتصادية، كما لاحظنا أن الجزائر لم تولي إهتمام كبير للإنفاق على التعليم والصحة ولم تعطي أهمية لهما، ونظرا لإرتفاع الملتحقين بالتعليم الإبتدائي والثانوي والتعليم العالي ما خلق إختلال كبير في تحقيق التنمية المحلية، وكذلك نجد أن إرتفاع نسبة المحرومين من التعليم والخدمات الصحية في المناطق الريفية ساهم في عرقلة التنمية المحلية، لذا لابد من إعادة النظر في نسبة الإنفاق على التعليم بشكل عام والصحة.

أما بيئة الأعمال في الجزائر فهي بيئة غير إستثمارية نظرا لحجم الإستثمار المحلي والإجنبي المباشر الذي ميزته ضعف جلب الاستثمارات للجزائر تبعا للقوانين والصعوبات التي يتلقها المستثمر، حيث يعتبر كل من الفساد، المحسوبية، سلوك البحث عن الريع و الجهوية أسباب جوهرية، مما يجب إعادة النظر في تقديم تسهيلات ودعم وكذلك العمل على جذب الإشمارات الأجنبية التي لها دور مهم في تطوير بيئة الأعمال وتشجيع الإستثمار المحلي ورفع النمو الإقتصادي المحقق للناتج المحلي الذي على أساسه يمكن رفع فيمة الإنفاق على التعليم والصحة، وأيضا يمكن الجزائر من تقدم في إحتلال المراتب الأولى الخاصة بمؤشر التنافسية حيث نجدها في المراتب الأخيرة ضمن هذا المؤشر الذي يقيس التنافسية بين الدول العربية بحيث إحتلت المرتبة 88من أصل 138 دولة مشاركة بين سنتين2016-2017.

وهنا وجب التنويه أن تحقيق مستوى من التنمية المحلية لن يكون إلا من خلال تدعيم سيايات التعليم والصحة، تحسين مناخ الأعمال، تدعيم البنية التحتية وإقامة دعامة قانونية ذات مصداقية، وهو ما ارتكزت إليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وتشير نتائج النموذج إلى الأثر بين المتغيرات الكلية حيث أن الانفاق على الرعاية الصحية والانفاق على التعليم وحجم السكان لها اثر عكسي بينها وبين المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، والمتغيرات المستقلة (الانفاق على الرعاية الصحية والانفاق على التعليم وحجم السكان)، أما متغير المدرجين في التعليم الابتدائي ومتغير مكافحة الفساد فإن لها اثر إيجابي على المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، **وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة، وكإجابة للاشكالية المطروحة والفرضيات البحث، خلصنا الى:**

- أثبتت جل النظريات المفسرة لدور سياسات التعليم والصحة ، وذلك وفق أدوار سياسات وحسب دور كل فرد في مؤسسة سواء التعليمية أو الصحية فبالنسبة للأطباء وممرضين ومهنيين يكون الدور في تطبيق أحدث البرامج العلاجية المعتمدة على التكنولوجيا الطبية، أما بخصوص دور سياسات التعليم فيكون الدور

في تطبيق أحدث البرامج التعليمية المعتمدة على التكنولوجيا العلمية، ومن هنا يأتي دور وأثر جودة التعليم والصحة في تعزيز التنمية المحلية التي تحقق أقصى توازن ممكن في بيئة الأعمال.

- توضح التجارب الدولية المختلفة في مجالات التعليم والصحة على أهمية التي توليها تلك الدول الرائدة في هذه المجالات الى سياسات المنتهجة لتطوير قطاع التعليم حرصا على بناء الشخصية الوطنية المؤهلة علميا. لمواكبة تطورات العصر والمساهمة في العملية الإنتاجية، والإدارة الحديثة للاقتصاد، فقوى عاملة الماهرة هي التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي (تجربة ماليزيا، وفلندا) تجارب رائدة في التعليم، اما مجال الصحة يمكن الاستفادة من الإصلاحات النظام الصحي التي انتقلت إلى سياسة التركيز على البشر من خلال تقديم المزيد من الرعاية الصحة المدفوعة مع الاستفادة من التقنيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات والطب (تجربة اليابان والصين).
- تعتبر بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي، مما يحقق وجود علاقة بين التعليم والصحة ومؤشرات الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تقليص دائرة الفقر وتحقيق التحسن في مجال الصحي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- عدم تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة الى ارتفاع النفقات العامة في الجزائر لم يقتصر على التوسع في الاستثمار خاصة على قطاع التعليم والصحة وزيادة الأجور والتحويلات ولكن كان سببه أيضا استمرار انتشار الفساد في الجزائر مما أدى إلى زيادة الإسراف.
- توضح بيانات الانفاق على الرعاية الصحية والتعليم في الجزائر ضعف نسب او يمكن قول هي ضئيلة جدا مقارنة بالناتج المحقق، ولتلخيص على الضوء التنمية البشرية، يعكس لنا الوضع نوعا من ضعف وتذبذب مصادر تمويل سياسة التنمية البشرية التي كانت ولا تزال تدعمها بشكل قوي الدولة وعائدات النفط.
- تشير نتائج الدراسة القياسية الى ان القدرة التفسيرية جيدة للنموذج الدراسة خاصة على المدى الطويل، وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح تشرح 98% المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج)، وأن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا ما عدا EDU.COC، بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن تفسيرها على النحو التالي:

كل تغير في وحدة واحدة من الانفاق على الرعاية الصحية يحدث تغيرا عكسيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 1075.48، اما الانفاق على التعليم كل تغير في وحدة واحدة منه تحدث تغيرا عكسيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 156.65، بينما حجم السكان كل تغير في وحدة واحدة تحدث تغيرا عكسيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.0007، ويشير تغير في عدد المدرجين في التعليم الابتدائي انه كل تغير في وحدة واحدة تحدث تغيرا طرديا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 454.28، بينما مكافحة الفساد كل تغير في وحدة واحدة تحدث تغيرا طرديا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.41، وهذه النتائج تأكد صحة فرضية الثانية.

في ظل هذه النتائج ومن اجل فعالية سياسات التعليم والصحة من اجل تحسين بيئة الاعمال التي تساهم في دعم التنمية المحلية في الجزائر، توصى الدراسة بمايلي:

- إحداث إصلاحات شاملة في سياسة التعليم والصحة لتتواكب مع تطور بيئة الأعمال في ظل التنافسية القائمة بين الدول.

- اصلاح نظم الرعاية الصحية و تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز التعليم و التدريب في المجتمعات الحضرية والريفية، من شأنها أن تكون أداة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات و تفعيل محرك للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك تعزيز التنمية المحلية واستدامتها.

-إستخدام إستراتجية التنويع الإقتصادي التي تفسح المجال للإستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الإقتصادية للمساهمة في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي المستخدم في الإنفاق على التعليم والصحة الداعمين لتطور بيئةالأعمال.

وبناء على التوصيات المقترحة يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

- دور الإستثمار في المناطق الريفية في تحقيق التمنية المحلية ورفع الإقتصاد الوطني.

- دور اصلاح نظم الرعاية الصحية والتعليم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستويات الأداء الاقتصادي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- علي خطار شطناوي، الإدارة المحلية، دار وائل، الأردن، 2002.
- محمد غنيم عثمان وماجدة أحمد أبو زنط ،التنمية المحلية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- أبو كليلة و هادية محمد، قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، للطباعة والنشر جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
- أحمد أبو زيد وآخرون، دراسة في مؤشر مدركات الفساد، دراسة بالإستعانة بتقارير منظمة الشفافية الدولية، جامعة الأردن ، 2012.
- أمجد قاسم، الجودة الشاملة في التعليم تعريفها وأهميتها ومبادئها وأهدافها، الطبعة الأولى، دار الوفاء، للطباعة و النشر،
- القرشي مدحت، التنمية المحلية الإقتصادية (النظريات، السياسات)، وائل للنشر، الأردن، 2007. قاهرة، 2012/07/14.
- بسيوني سالم، الاتجاهات التطبيقية الحديثة في إدارة المستشفيات، الطبعة الأولى، دار النشر، القاهرة، 7/5 ديسمبر 2004.
- حسام علي داود وخالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- سليمان بوفاسة ومحمد ساعد، تطبيقات اقتصاديات الصحة وانعكاساتها على التنمية البشرية، الطبعة الثانية، دار مكتبة رؤى للنشر، جامعة بوليتكنك، البحرين، 2013.
- عبد السلام أبو قحف، سياسات وإستراتيجيات الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2005.
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظر كلي، الطبعة الأولى، دار النشر، .2003
- مجموعة مؤلفين، قضايا التعليم وتحدياتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج –الإشكاليات والتجارب والسياسات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، دار الوفاء، بيروت، نوفمبر 2016.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، معجزة شرق أسيا "النمو الاقتصادي والسياسات العامة"الإمارات، الطبعة الأولى، 2000.

- نوي نبيلة، الحوكمة كمدخل لتحسين كفاءة الأنظمة الصحية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مسيلة، نوفمبر 2015.
- وليد عبد الحميد عايب ، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية، مكتبة حسن العصرية، جامعة بيروت، لبنان، 2010.

المذكرات واالرسائل الجامعية:

- إلهام شيلي، دور إستيراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المحلية في المؤسسة الإقتصادية دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة (مذكرة ماجستير)، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014.
- جهيدة ركاش، إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية وإدارة التنمية الإدارية، شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.
- شامية بن عباس، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وإنعكاساتها على التنمية المحلية المستدامة –دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). جامعة سكيكدة، 2015.
-كباري فاطمة الزهراء، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية، دراسة حالة، رسالة ماجستر، تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012/2011 .
- منى منصوري، واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية (أطروحة الدكتوراه)، جامعة سكيكدة، 2020.

المجلات والدوريات:

- بلقاسم أم حمد، بيئة الأعمال وتوعية المؤسسات كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دفاتر الإقتصاد، مجلد 17 العدد 01 الجزائر 2010.
- جوادي عصام واخرون، النوعية المؤسساتية، جامعة الشهيد لخَضر، الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016.
- دافيد بلوم هيمث، المعركة من أجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية، مجلة الجزائرية للسياسات العامة مجلد 07، العدد 51، الجزائر، ديسمبر 2014.
- دحماني محمد أدريوش وأخرون، النمو الإقتصادي وإتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقنون فانغر بإستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL ، منشور في مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 11 -2016.
-سلطان كريمة، بوغفار أمال، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الرؤى إقتصادية، مجلد 03، العدد 11 جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر، 2020.
- عثمان عقيلي محمدبن موسى، العلاقة بين الإنفاق على الرعاية الصحية والنمو الاقتصادي، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41 العدد 2، نوفمبر 2006.
- مجدوب بحوصي وعمار عريس ونضال، الإنفاق الصحي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر الإقتصاد، مجلد 12، العدد 02، الجزائر، 1995-2013.

التقارير:

- البنك الدولي trading economics، مؤشرات ماليزيا، 2018.
- تقرير التنمية البشرية لماليزيا، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، 2015.
- التنمية المحلية في دولة قطر الإنجازات والتحديات، طَ1، قطر: اللجنة الدائمة للسكان، صندوق النقد الدولي، تقرير التنمية البشرية لماليزيا، 2016.

المواد القانونية والمراسيم:

- القانون رقم:16 -01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.
- قانون البلدية رقم: 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 الصادرة بتاريخ: 03 يوليو 2011.
- قانون الولاية: رقم 12 -07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 الصادر بتاريخ 29 فبراير 2012.
- قانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة بـ 03 أوت 2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Anil K. Bera, Carlos M. Jarque, Lung-Fei Lee; " Testing the Normality Assumption in Limited Dependent Variable Models"; International Economic Review: Vol. 25: No. 3; 1984.
- Bourbonnais, Régis. *Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés*. Dunod, 2015.
- Damodar N. Gujarati; " Basic Econometrics"; 4th ed. ; The McGraw-Hill Companies; U. S. A; 2004.
- David A. Dickey, Wayne A. Fuller;" Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root ": Econometrica , Vol. 49: No. 4 ; 1981.
- J. Durbin, G. S. Watson;" Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression"; Biometrika; Vol. 38; No. 1/2 1951.
- Li-h and liang h, "health, education, and economic growth in east asia edartement of decision science and managerial economic and forign ", trade studi1es 3(2), 2010.

- Pesaran, H. M. , and B. Pesaran. "Working with microfit 4. 0: An introduction to econometrics. " (1997.
- Régis Bourbonnais, Michel Terraza; " Analyse des séries temporelles: Applications à l'économie et à la gestion"; 3e éd. ; Dunod; Paris; 2010.
- Robert F. Engle: Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation": Econometrica; Vol. 50: No. 4; 1982.
- Stephen M. Goldfeld, Richard E. Quandt; " Some Tests for Homoscedasticity": Journal of the American Statistical Association; Vol. 60; No. 310; 1965.
- T. S. Breusch; Testing For Autocorrelation in Dynamic Linear Models"; Australian Economic Papers; Vol. 17; 1978.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (PIB)

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.032616	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.903574	0.7731
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (2): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (SAN)

Null Hypothesis: D(SAN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.285837	0.0022
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: SAN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.164968	0.9328
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

ملحق رقم (3): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (EDU)

Null Hypothesis: D(EDU) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.261653	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: EDU has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.064804	0.0403
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

ملحق رقم (4): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (POP)

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.186406	0.0042
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

Null Hypothesis: POP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.447453	0.8833
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

ملحق (5):نتائج اختبار الاستقرارية لـ (*EMP*)

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.040774	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Null Hypothesis: EMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.181644	0.6690
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

ملحق رقم (6): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (*coc*)

Null Hypothesis: D(COC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.736879	0.0019
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

Null Hypothesis: COC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.645007	0.1028
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

ملحق رقم (7): اختبار درجة التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB SAN EDU POP EMP COC
Exogenous variables: C
Date: 05/19/22 Time: 23:26
Sample: 1990 2020
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-442.4624	NA	3.75e+18	59.79499	60.07821	59.79197
1	-308.8015	142.5717*	1.33e+13*	46.77353*	48.75607*	46.75241*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (9): نتائج الاختبار (Bounds Test)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	9.160193	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

ملحق رقم (8): نتائج الاختبار (wald Tests)

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	16.72654	(4, 9)	0.0003
Chi-square	66.90616	4	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(3)=C(6)=C(8)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.319754	0.150408
C(3)	-416.0743	178.2648
C(6)	-0.007825	0.002360
C(8)	426.6247	90.73878

ملحق رقم (11): نتائج الاختبار ECM

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SAN)	-315.5217	105.6166	-2.987426	0.0153
D(POP)	0.007339	0.000689	10.64952	0.0000
D(EMP)	-117.5982	48.41062	-2.429182	0.0380
CointEq(-1)*	-0.680246	0.065802	-10.33774	0.0000

ملحق رقم (10): نتائج الاختبار على المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SAN	-1075.487	293.8749	-3.659677	0.0052
EDU	-156.6543	249.3756	-0.628186	0.5455
POP	-0.000715	0.000250	-2.855446	0.0189
EMP	454.2863	122.0060	3.723475	0.0047
COC	0.419770	25.57330	0.016414	0.9873
C	-22224.79	5469.587	-4.063339	0.0028

ملحق رقم (13): اختبار إرتباط سلسلة البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.257892	Prob. F(1,8)	0.6253
Obs*R-squared	0.593366	Prob. Chi-Square(1)	0.4411

ملحق رقم (14): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.568400	Prob. F(1,13)	0.4643
Obs*R-squared	0.628372	Prob. Chi-Square(1)	0.4280

ملحق رقم (15): نتائج مدى ملائمة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PIB PIB(-1) SAN SAN(-1) EDU POP POP(-1) EMP EMP(-1)
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	4.837893	8	0.0013
F-statistic	23.40521	(1, 8)	0.0013

ملحق رقم (12): نتائج الاختبار على المدى القصير